جامعة غـــرداية
كلية العلـــوم الاقتصادية والتجارية علـــوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: بلكو عبد الحفيظ

بعنـــــــوان:

دور نظام الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة coso على تحليل مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري(BNA)
-وكالة متليلي296- وكالة غرداية-

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2020/09/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الجامعة
د/عمي السعيد حمزة	رئيسا	جامعة غرداية
د/ علي بن ساحة	مشرفا	جامعة غرداية
د/الرواني بوحفص	مشرفا مساعدا	جامعة غرداية
د/عباس بوهريرة	مناقشا	جامعة غرداية

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة غـــرداية

كلية العلـــوم الاقتصادية والتجارية علـــوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الكلية: علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: بلكو عبد الحفيظ

بعنـــــــوان:

دور نظام الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة coso على تحليل مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري(BNA)

-وكالة متليلي296- وكالة غرداية-

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2020/09/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الجامعة
د/عمي السعيد حمزة	رئيسا	جامعة غرداية
د/ علي بن ساحة	مشرفا	جامعة غرداية
د/الرواني بوحفص	مشرفا مساعدا	جامعة غرداية
د/عباس بوهريرة	مناقشا	جامعة غرداية

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهـــــــداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة هذا العمل إلى والديا حفظهما الله ورعاهما اللذان لم يبخلا عليا بدعواتهما ونصائحها القيمة.

وإلى جميع إخوتي وأهلي وإلى كل من كان له عون في تحقيقي لهذا النجاح ولو بكلمة أو دعاء.

إلى جميع أصدقائي ورفاق دربي وكل من صادفتنا بهم الأقدار في هذا الطريق، أتمنى أن يفتح الله طريقهم ويسر لهم دربهم إلى النجاح والتوفيق، وشكرا لكل من قدم لي يد العون أو أفادني بنصيحة أو معلومة.

عبد الحفيظ

الشكـــر

الحمد لله حمدا كثيرا، اللهم اجعل القرآن ربيع قلوبنا ونور صدورنا وجلاء حزننا وذهاب همنا.

نحمد الله سبحانه وتعالي على إتمامنا لهذا العمل، وأن يجعل فيه خيرا ومنفعة للأجيال القادمة.

أتقدم بجزيل الشكر للدكتور بن ساحة علي لما منحه لي من وقت وجهد وإرشاد وتوجيه، وللدكتور الرواني بوحفص ولكل أستاذ كان له يد عون في إتمام هذا العمل.

وإلى كل موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي.

إلى كل من ساهم بقليل أو كثير في إتمام هذا العمل.

عبد الحفيظ

الملـخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وتسليط الضوء على الاطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية وتحديد القواعد الرئيسية لها ومعرفة مدى فاعليتها أو قدرتها في الحد من المخاطر الائتمانية، وتناولنا جانبا من الدراسات السابقة التي كانت في سياق موضوعنا، وقمنا بتحديد عينة لتطبيق دراستنا عليها تمثلت في البنك الوطني الجزائري BNA – وكالتي متليلي– ووكالة غرداية وتم توزيع استمارات الاستبيان على أفراد العينة ليتم بذلك الحصول على 31 نسخة صالحة للتحليل الاحصائي، لنقوم بعدها بحليلها بواسطة برنامج الحزمة الاحصائية SPSS من أجل الحصول على نتائج لدراستنا، وكانت أهم النتائج المتوصل لها هي توفر البنك الوطني الجزائري –وكالة متليلي–ووكالة غرداية على أغلب عناصر أو مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO والتي بدورها ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من مخاطر الائتمان التي يتعرض إليها البنك.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية ؛ مخاطر الائتمان ؛ إطار COSO للرقابة ؛

Résumé :

Cette étude visait à connaître le rôle que joue le dispositif de contrôle interne conformément au cadre COSO dans la réduction du risque de crédit dans les banques commerciales algériennes, à éclairer le cadre général des dispositifs de contrôle interne, à en définir les principales règles et à connaître leur efficacité ou capacité à réduire les risques de crédit, et nous avons traité d'un aspect de Des études antérieures qui étaient dans le cadre de notre sujet, et nous avons sélectionné un échantillon pour l'application de notre étude, représenté par la Banque nationale algérienne BNA – Agence Metlili – et l'Agence Ghardaia. Les formulaires du questionnaire ont été distribués aux membres de l'échantillon pour obtenir 31 exemplaires valables pour l'analyse statistique, puis nous les analyserons par le programme du package statistique SPSS afin d'obtenir les résultats de notre étude, et les constats les plus importants ont été la disponibilité de la Banque nationale d'Algérie – Agence Metlili – et de l'Agence Ghardaia sur la plupart des éléments ou composantes du système de contrôle interne selon le cadre coso, ce qui a à son tour contribué de manière significative à réduire le risque de crédit auquel la banque est exposée.

Mots clés: système de contrôle interne; Le risque de crédit; Cadre Coso contrôlé;

فهــرس المحتويات

العـــــــنـوان	الصفحة
الاهداء	–
الشكر	–
الملخص باللغة العربية	III
الملخص باللغة الأجنبية	V
فهرس المحتويات	V-VI
قائمة الجداول	VII-VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات والرموز	XI
مقدمة عامة	أ–ت
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	–
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية وفق لجنة coso ومخاطر الائتمان.	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة ونظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO.	3
الفرع الأول: ماهية الرقابة ونظام الرقابة الداخلية.	3
الفرع الثاني: مراحل واسباب زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية.	8
المطلب الثاني: الاطار المتكامل لنظام الرقابة الداخلية COSO ومخاطر الائتمان.	13
الفرع الأول: الاطار المتكامل لنظام الرقابة الداخلية COSO.	13
الفرع الثاني: مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.	24
الفرع الثالث: العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان.	29
المبحث الثاني: الدراســات السابقة.	30
المطلب الأول: الدراســات العربية.	30
المطلب الثاني: الدراســات الأجنبية.	34
المطلب الثالث: ما يميز الدراسة عن سابقاتها.	36
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي والدراسة الميدانية	–

تمهيد الفصل	**39**
المبحث الأول: دراسة المتغيـــرات.	**40**
المطلب الأول: طريقـــة الدراســة.	**40**
الفرع الأول: مجال ومتغيرات الدراسة.	**40**
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.	**47**
المطلب الثاني: أدوات الدراســة.	**51**
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة.	**51**
الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة.	**52**
الفرع الثالث: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة.	**53**
المبحث الثاني: عـرض وتحليل ومناقشـة النتائـــــج.	**54**
المطلب الأول: عرض نتائـج الدراسة.	**54**
الفرع الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك وفق إطار COSO.	**55**
الفرع الثاني: تقييم مخاطر الائتمان في البنك.	**62**
الفرع الثالث: اختبار فرضيات الارتباط بين المتغيرات.	**64**
الفرع الرابع: تقييم علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان.	**70**
المطلب الثاني: مناقشة نتائـج الدراسة.	**73**
الفرع الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنك.	**73**
الفرع الثاني: تقييم مخاطر الائتمان في البنك.	**74**
الفرع الثالث: العلاقة الارتباطية بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO ومخاطر الائتمان.	**74**
الفرع الرابع: مناقشة تقييم علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان في البنك.	**76**
خلاصة الفصل	**77**
خاتمة عامة	**79**
المراجع	**83**
الملاحق	**87**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل مكونات نظام الرقابة الداخلية	19-18
02	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والقابلة للتحليل الاحصائي على عينة الدراسة	47
03	توزيع العينة حسب الجنس	48
04	توزيع العينة حسب السن	48
05	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	49
06	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	49
07	توزيع العينة حسب التخصص	50
08	توزيع العينة حسب مكان العمل	50
09	مقياس ليكرت الخماسي	51
10	فقرات محاور الاستبيان	52
11	معدل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة	53
12	طول الفئة	54
13	مساهمة بيئة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك	56-55
14	مساهمة تقييم المخاطر في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك	57
15	مساهمة أنشطة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك	58
16	مساهمة المعلومات والاتصالات في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك	60-59
17	مساهمة عنصر الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك	61
18	مساهمة عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق اطار coso في فعالية النظام	62
19	تقييم مخاطر الائتمان في البنك	64-63
20	العلاقة الارتباطية بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنك	65
21	الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	66
22	اختبار معنوية الانحدار	66
23	قيم معاملات خط الانحدار	67
24	المتغيرات المستقلة والمتغير المتبقي	68
25	معاملات الارتباط الخطي للمتغير المستقل المتبقي والمتغير التابع	68
26	تحليل تباين خط الانحدار بطريقة Stepwise	69

27	قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise	70
28	علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان	71-70

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل مراحل نظام الرقابة الداخلية	10
02	يوضح عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق اطار coso	16
03	تطور إطار نظام الرقابة الداخلية (1992-2013)	22
04	المبادئ الجديدة لنظام للرقابة الداخلية	23
05	معايير منح الائتمان وفق منهج 5Cs	28
06	الهيكل التنظيمي لوكالة متليلي BNA	41
07	الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية BNA	46
08	توزيع العينة حسب الجنس	48
09	توزيع العينة حسب السن	48
10	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	49
11	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	49
12	توزيع العينة حسب التخصص	50
13	توزيع العينة حسب مكان العمل	50
14	مدى ملاءة خط الانحدار	67

قائـمة المـلاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة الاستبيان.	86
02	معامل الفاكرونباخ ومتغيرات الدراسة.	90
03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب لفقرات الاستبيان	92

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المختصر باللغة الأجنبية	المختصر باللغة العربية
BNA	Banque National d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
COSO	Committee of sponsoring organization	لجنة المنظمات الراعية في أمريكا
SPSS	statistical package for social sciences	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين
IIA	the institute of auditors	معهد المدققين الداخلين
AAA	the amerrican accountants association	جمعية المحاسبين الداخليين
FEI	the financial executives insititute	معهد المدراء الماليين
IMA	the institute of management accountants	معهد المحاسبين الاداريين

مقدمـــة عامـــة

توطئة:

يعد القطاع البنكي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية المهمة، لأنه يمثل المحور الرئيسي الذي يحافظ على الاستقرار المالي لأي بلد وبالتالي إرساء أسس النمو الإقتصادي، ويكون هذا بتغطية مختلف الإحتياجات المالية للمؤسسات والأفراد من خلال تمويل مختلف مشاريع التنمية، بحيث تضع البنوك تحت تصرف المؤسسات مجموعة من التسهيلات الائتمانية بما يتلاءم وإحتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها.

الجزائر بلد كباقي بلدان العالم لم ينج من الفضائح المالية وهذا نتيجة الإنتهاكات التي تحدث في القوانين والأنظمة التي تحكم القطاع البنكي في الجزائر، وأيضا بسبب السلوكات الغير قانونية تجاه القواعد والتوجيهات داخل الجهاز المصرفي، ومن أمثلة ذلك فضيحة الخليفة بنك، وفضيحة البنك الصناعي والتجاري وغيرها، وفي أغلب الأحيان تم تسليط الضوء على أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية أو الغياب التام لها تقريبا داخل هذه القطاعات.

إن نظام الرقابة الداخلية في أي بنك يسمح للمسؤولين بالتحكم في التطورات المستمرة في التي تحدث في المحيط الاقتصادي، مثل المنافسة، إحتياجات الزبائن، أيضا تسمح بإتخاذ القرارات اللازمة من أجل تحسين وتطوير أنشطة البنك، ومنه تساهم في ضمان صحة ودقة الحالة المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة، والمساهمة في الرفع من الكفاءة. ونظام الرقابة ككل الأنظمة يحتاج إلى تقييم وضمان السير الحسن للإجراءات ومتابعة العمليات والتدقيق فيها ويقتضي ذلك وجود مصلحة خاصة ومستقلة، تسمى المراجعة والتدقيق، تتكفل بالتقييم والفحص وإعادة النظر والتحقيق في جميع أنظمة التسيير والمعلومات داخل البنك حيث تنتج معظم المشاكل والصعوبات التي تتخبط فيها البنوك بسبب وجود خلل في أنظمة الرقابة.

-الإشكالية: على ضوء ما سبق تقديمه نطرح إشكالية موضوعنا في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية ؟

ومن خلال **الإشكالية الرئيسية** نطرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

1. ما هو واقع نظام الرقابة الداخلية وفق coso في بنك BNA وكالة متليلي؟
2. ما هو واقع مخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي ووكالة غرداية ؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري ؟

-فرضيات البحث:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع ومحاولة الاجابة على أغلب التساؤلات المطروحة، وضعنا الفرضيات التالية:

1-يتوفر البنك على جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO للرقابة.

2-لدى البنك القدرة على الحد من مخاطر الائتمان المحتملة والغير محتملة.

3-هناك علاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري BNA.

-أهداف الدراسة وأهميتها: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف أكثر على أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتبعة من طرف البنوك.
- معرفة نوع العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان.
- معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لنظام الرقابة الداخلية.

-أهمية الدراسة:

يعد موضوع نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان من المواضيع التي تلقى جدلا كبيرا وواسعا داخل المنظومة البنكية والجهاز المصرفي في جميع أنحاء العالم وتكمن الأهمية الحقيقية لموضوع دراستنا في معرفة الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في البنك والذي بدوره يساعده في التحكم الجيد في موارده المالية والحفاظ على استقراره المالي مما يعزز من مكانته الاقتصادية وأيضا تمكينه من التنبؤ بالمخاطر المالية أو المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يقع فيها، ونظام الرقابة الداخلية الفعال يمكنه من التنبؤ بها وتفاديها في الوقت المناسب، الأمر الذي يساعده في تحقيق أهدافه.

-حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: تمت الدراسة في البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة متليلي 296 ووكالة غرداية.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة لمدة 3 أشهر من شهر جوان إلى غاية شهر أوت بخصوص استقصاء آراء عينة الدراسة حول نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO ومخاطر الائتمان في البنوك.

- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

استخدمنا أو اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تكوين خلفية علمية حول موضوع دراستنا، وذلك من خلال التعرف على جميع جوانب نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنوك والعلاقة

بينهما، أما في الجانب الميداني لدراستنا فقد قمنا بتطبيق ما درسناه عن الموضوع على عينة الدراسة وهي البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة متليلي– ووكالة غرداية وذلك بتوزيع إستمارة الاستبيان على أفراد عينة الدراسة للحصول على آرائهم حول موضوع دراستنا، وبعد الحصور على جميع إجابات المستجوبين قمنا باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية SPSS V22 من أجل الحصول على نتائج البيانات المتحصل من أفراد العينة، ثم تحليلها ومناقشتها.

–مرجعية الدراسة:

–في الجانب الأول (النظري): اعتمدنا على المراجع مثل: الكتب والرسائل الجامعية مذكرات التخرج والدراسات الجامعية والمداخلات والملتقيات وغيرها من المواقع الالكترونية المعتمدة.

–في الجانب الثاني (التطبيقي): قمنا باستخدام الاستبيان كمصدر أولي في جمع المعلومات من عينة الدراسة.

–صعوبات البحث: من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا هي:

–نقص المراجع حول موضوع دراستنا.

–عدم استقبال المؤسسة البنكية للطلبة بسبب الوضع الصحي الراهن.

–صعوبة الوصول إلى جميع أفراد عينية الدراسة.

–صعوبة الاتصال بالأساتذة بسبب الحجر الصحي والوضع الصحي الراهن للبلاد.

–خطة الدراسة:

من أجل تحقيق هدف دراستنا والاجابة عن الاشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين، في الفصل الأول كان الجانب النظري للدراسة وقمنا بتقسيمه لمبحثين، الأول تطرقنا فيه لمتغيرات الدراسة من خلال 3 مطالب، الأول تناولنا فيه نظام الرقابة الداخلية وجميع جوانبها أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى مخاطر الائتمان في البنك والمطلب الثالث تناولنا فيه العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان نظريا.

أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة التي كانت في سياق موضوعنا عبر 3 مطالب الأول كان للدراسات العربية، أما الثاني فكان للدراسات الأجنبية والثالث تضمن الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة.

–وفي الفصل الثاني كان لدينا الجانب التطبيقي وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين، الأول تناولنا فيه متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما الثاني فقمنا فيه بتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

تمهيـــــد الفصل:

تعد الرقابة ركن أساسي في كافة مجالات النشاط الإنساني، وهي تعد بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها لأنها تعد الركن الأساسي للإدارة الحديثة، فمن خلالها ترتقي المؤسسات وتتطور، فعن طريقها يمكن تجنب العديد من المخاطر وإستغلال الكثير من الفرص المتاحة والمربحة للمؤسسة، لكن مع تطور وإزدياد حجم الاقتصاديات العالمية وزيادة المخاطر وتعدد أساليبها، أصبح من الضروري تطوير أنظمة رقابة أكثر فعالية ودقة في مواجهة المخاطر خاصة المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات، والتي من شأنها أن تؤدي إلى إفلاس المؤسسة وإنهائها.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الرقابة الداخلية بصفة عامة وسنتطرق أيضا للإطار الجديد للرقابة الداخلية وفق لجنة COSO، وأيضا نتناول جانبا من الائتمان والمخاطر الائتمانية، كل هذا سيكون ضمن المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي عالجت الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات الأخرى.

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية وفق لجنة coso ومخاطر الائتمان.

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض أهم الأساسيات النظرية حول نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الإئتمان ومالهم من أهم كبيرة في الجهاز المصرفي، وسنتعرف على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO الذي يعد النموذج الأفضل في العالم لنظام الرقابة، لأن نظام الرقابة الفعال والسليم في البنك شرط من الشروط الأساسية لاستمرار البنك.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة ونظام الرقابة الداخلية وفق لجنة coso.

يعد نظام الرقابية الداخلية من الركائز الأساسية لأي بنك لما له من دور كبير ينعكس فيما بعد على قوة وأداء البنك، ونظام الرقابة الداخلية الفعال في البنك يساعد في الحد من العديد من التجاوزات والأخطاء والأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك.

الفرع الأول: ماهية الرقابة ونظام الرقابة الداخلية.

1-مفهوم الرقابة:

1-1-مفهوم الرقابة لغويا: الرقابة في اللغة تعني الحفاظ على الشيء وحراسته، والرقابة إسم مصدره رقب، وراقب مراقبة بمعنى حفظه وحرسه.[1]

1-2-مفهوم الرقابة إصطلاحا: تعددت اتجاهات الباحثين حول مفهوم الرقابة ويرجع ذلك إلى تعدد المجالات والتخصصات التي تدخل فيها ومن تعريفات الرقابة نذكر:

تمثل الرقابة مفهوم إداري بمعنى أن الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، ويمكن تقسيم النشاط الإداري إلى أربعة عناصر رئيسية:

أولا: التخطيط: ويشمل تحديد الأهداف ورسم السياسات وإقرار الإجراءات ووضع البرامج الزمنية والخطط.

ثانيا: التنظيم: ويشمل تصميم الهيكل التنظيمي، بمعنى أن تحدد المسؤوليات والسلطات للأفراد القائمين بالعمل وتنمية الهيئة الإدارية أي العاملين بالمشروع.

ثالثا: التوجيه: ويشمل إرشاد المرؤوسين في تنفيذهم للأعمال ورفع روحهم المعنوية.

---

[1] عبد السلام خميس بدوي، **أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار coso على تحقيق أهداف الرقابة**، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الماجيستر، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2011، ص15.

رابعا: الرقابة: وتتيح الرقابة التأكد من أن العمل الذي يتم يطابق ما توقع أن يكون عليه وهي تشمل تحديد معايير رقابية، قياس النتائج لمعرفة أي خروج عن المتوقع والتعرف على أسبابه والعمل على تصحيحه.[1]

يتمثل مفهوم الرقابة في مجموعة من الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة وتحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها، ثم إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية تحقيق الأهداف ومعالجة أي قصور في تحقيق هذه الأهداف.[2]

الرقابة هي الإشراف والفحص والمراجعة من جانب سلطة أعلى لها هذا الحق، للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة، وللتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، ومن أن الموارد يتم إستنفاذها طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، وللتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه، وتحسين معدلات الأداء للكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا، سواء في ذلك الوحدات الخدمية أو الإقتصادية.[3]

2-نظام الرقابة الداخلية: هي الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر ونتيجة للتطور في الجانبين الإقتصادي والإداري والتنبه لأهمية الحفاظ على الأصول الأخرى بالإضافة للنقدية، تم تعديل وتطوير تعريف نظام الرقابة الداخلية، فقامت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتعريف نظام الرقابة الداخلية على أنها:

تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.[4]

يدور مفهوم نظام الرقابة الداخلية حول إيجاد أساليب مختلفة لعملية التقييم الداخلي لأنشطة وبرامج المشروع أو الوحدة أو الإدارة المعنية بحيث تتضمن هذه الأساليب مختلف نواحي هذه الأنشطة والبرامج، ويتمثل نظام الرقابة الداخلية بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية أنواع وأدوات الرقابة الأخرى من ناحية أخرى.[5]

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA نظام الرقابة الداخلية بأنها: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله، وضبط

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 1، سنة 2006، ص ص: 13-14.

[2] نفس المرجع، ص15.

[3] الكفراوي عوف، **الرقابة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة 2، الإسكندرية، مطبعة الإنتصار لطباعة الأوفست، 1998، ص 21.

[4] مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون ومبدعون، عمان، 2010، ص ص: 12-13.

[5] عبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص144.

ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.[1]

هي كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفؤة للعمل، والمتضمنة الإلتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.[2]

ومن التعريفات السابقة يمكن القول ان نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن خطة أو طريق يتبعه البنك أو المؤسسة أو الشركة لحماية الأصول النقدية أو العينية وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة يعتمد عليها، وأيضا لتحسين الكفاءة التشغيلية وضمان الإلتزام بالقوانين واللوائح الإدارية.

3-أهمية نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الركيزة الأساسية للادارة والتي من خلالها تستطيع الوحدات الاقتصادية تحقيق الاهداف المرغوب فيها، ونتيجة التطور في حجم المشروعات واتساع نطاق انشطتها وأعمالها وتداخلاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى التأكيد على الاصلاحات والتحسينات التي توصي بها الجهات المهنية والمؤسسات التي لها علاقة بعمل النظام الرقابي بهدف تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع حجم التطورات الحالية، وأخذ دوره في تحقيق الأهداف المنشودة من ورائه، وقد حظي نظام الرقابة الداخلية باهتمام كبير ومتزايد عندما ازداد حجم المشروعات وتوسعت مجالاتها وتنوعت عملياتها وأصبحت هناك تعقيدات في الهياكل التنظيمية مما اقتضت الحاجة إلى وجود نظام رقابي داخلي ليتم الاعتماد عليه في اعداد التقارير اللازمة والخاصة بأمور الوحدة الاقتصادية ووضعها المالي وغير المالي، وبالتالي أصبحت هناك حاجة لنظام رقابي فعال والذي يؤدي إلى الطمأنينة لدى المالكين والثقة بمن يوكلون اليهم إدارة أعمالهم من خلال ما يسمى بـ "نظرية الوكالة".[3]

وتظهر أهمية الرقابة الداخلية من خلال الدور الذي تؤديه على كافة مجالات العمل لضمان وسلامة تحقيق الأهداف المخططة، وتبرز هذه الأهمية من خلال الأهداف والخطط التي يعمل الأفراد على تحقيقها في ظروف مختلفة، لذلك من المحتمل ألا تتشابه الأمور التي يتم فيها أداء العمل، ومعنى ذلك أن هناك احتمالات لظهور الانحرافات، وبعض هذه الانحرافات قد يكون خطيرا والبعض أقل خطورة، ودرجة الخطورة في الواقع تحددها درجة الانحراف عن المعايير المخططة، هذا ولا تقف أهمية الرقابة الداخلية على ما تؤديه من اكتشاف الاخطاء والعمل على تصحيحها

---

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص 192.

[2] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص56.

[3] أسعد جاسم الكروي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي**، رسالة ماجيستر، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2015، ص 15.

ومحاولة منعها قبل وقوعها، لكنها أيضا تلقي الضوء على الايجابيات داخل المنشأة عن طريق اكتشاف الكفاءات الادارية والتشغيلية وذلك من خلال تقييم أداء العاملين داخل المنشأة، وبالتالي تقدير المجتهدين من خلال الحوافز المادية والمعنوية، مما يدفعهم إلى زيادة الانتماء والاتقان في العمل وذلك للوصول إلى الأهداف الموضوعة من قبل الادارة.[1]

4-أهداف نظام الرقابة الداخلية: تكمن الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية في الأمور الآتية:

-تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

-حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب.

-التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الإعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

-رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.

-تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

-تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المنشأة.[2]

من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن نظام الرقابة الداخلية اشتمل على جوانب محاسبية وإقتصادية وإدارية.

4-1-الجوانب المحاسبية: حماية الأصول والتحقق من صحة البيانات والقوائم المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها.

4-2-الجوانب المحاسبية والاقتصادية: أساليب التخطيط وبحوث العمليات والموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والانحرافات وأسبابها وأساليب مراجعتها.

4-3-الجوانب الإقتصادية: مرتبطة بزيادة الكفاءة التشغيلية أي تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة لمنع الإسراف والضياع العادم والتلف وأعطال التجهيز الآلي.

4-4-الجوانب الإدارية: تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة من قبل الإدارة ودراسة الزمن والحركة، وبرامج تدريب العاملين والرقابة على الجودة.[3]

---

[1] فهد محمد طنينه، **أثر الرقابة الداخلية على الأداء دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**، مذكرة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الاعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2017، ص 27.

[2] مصطفى صالح سلامة، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] نفس المرجع السابق، ص 14.

5-أقسام الرقابة الداخلية:

5-1-الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية. وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية، ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية،[1] وإستخدام الخرائط والرسوم البيانية، وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين، وهي كما نرى متعلقة بطريقة مباشرة بالسجلات المحاسبية منها أو المالية.

5-2-الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى إختيار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج، وإستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) وإتباع موازين المراجعة الدورية، وإتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم، وإتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

5-3-الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الإختلاس والضياع أو سوء الإستعمال؛ ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الإختصاصات والسلطات والمسؤوليات.[2]

5-4-الرقابة الشرعية: إن الرقابة الشرعية مفهوم مستحدث لهيكلية معينة وهذا المفهوم بحاجة إلى تحديد معالمه، وضبط حدوده، وتقييد مفرداتهن من أجل الوقوف على المعنى المراد منه، وبهذا تعرف الرقابة الشرعية بأنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.[3]

5-5-الرقابة الالكترونية: تتمثل في استخدام الحاسوب والأجهزة الالكترونية المتطورة، وتتم الرقابة كالآتي:

-الرقابة على المدخلات: من أجل تأكيد المعلومات التي تم استلامها للتشغيل هي معلومات مخولة من شخص مسئول وتم تحويلها إلى لغة الحاسوب بطريقة أصولية، ولم يتم تغييرها أو التلاعب بها وذلك من خلال طرق الرقابة العديدة المستعملة.

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2] المرجع السابق، ص 193.

[3] حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجيستر في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2004، ص2.

–الرقابة على التشغيل: تعتبر من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المؤسسة (البنك) يتعرض لخسائر جسيمة نتيجة للتشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات، ولهذا يجب التأكد من أن اجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة.

–الرقابة على المخرجات: تتمثل في دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها، وكذلك تشمل الحفاظ على سرية المعلومات وعدم توزيعها إلا للمسئولين والمخولين باستلامها، والأخطاء في المخرجات تكون نتيجة منطقية للأخطاء أو الانحرافات في مرحلتي المدخلات والتشغيل.

– الرقابة على الملفات: هذه الرقابة هي لأجل التأكد من أن جميع الملفات قد تم وضع علامات عليها لبيان :اسم الملف، وتاريخ ووقت إنشائه، واسم العملية (النشاط).

وهذه الرقابة صممت لتوفير تأكيد معقول من أن التسجيل والتشغيل والتقارير في الحاسوب قد تمت بصورة جيدة.[1]

الفرع الثاني: مراحل وأسباب زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية.

من خلال هذا الفرع سوف نتطرق إلى مراحل نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بلجنة التدقيق وأهم العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام به:

1–مراحل أو دورة نظام الرقابة الداخلية:

تتم الرقابة الداخلية من خلال دورة أو مراحل معينة ومنظمة يتم على أساسها إتباع مجموعة من الخطوات والعناصر التي تضمن السير الحسن والسليم لهذه العملية، كما يجب تقديم مخاطر هذا النظام بالشكل السليم من قبل المراجع من أجل التخطيط لعملية المراجعة، وتتمثل هذه الدورة في وضع المعايير، القيام بالمقارنة، تقييم النتائج والقيام بالعمل التصحيحي كالتالي:

–وضع المعيار: هو هدف أو أداء تخطيطي يعبر عن غاية مطلوب بلوغها، وقد يعكس المعيار خطة أو طريقة أو اجراء يستخدم لأداء نشاط معين وقد يكون نهائيا تنتهي عنده مراحل التنفيذ، وقد يكون وسيطا يعكس النشاط السابق ويعتبر بداية لنشاط لاحق، ويعتبر المعيار أداة من أدوات الرقابة المهمة.[2]

–القيام بالمقارنة: الخطوة الثانية في عملية الرقابة هي مقارنة العمل المنجز بالمعيار السابق تحديده، فإن ظهر من المقارنة أن العمل تم تنفيذه حسب المعيار معناه أن الأداء خاضع للسيطرة، أما إذا ظهر من المقارنة عكس ذلك

[1] فروانة حازم، عباس عبد الحفيظ، **أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا برلين، العدد 2،جامعة تلمسان، جوان 2018. ص225.

[2] برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية** –دراسة عينة من المراجعين الداخليين–، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 30.

فمعناه أن الأداء قد خرج عن السيطرة، فيجب تحديد الانحرافات قبل تعقد الموقف، وتكون المقارنة أسهل بالنسبة للمعايير الكمية مقارنة بالمعايير الوصفية.[1]

-تقييم النتائج: التقييم قد يكون دورا أو عند فترة زمنية معينة، ولكن في كل الأحوال لابد للتقييم أن يعكس أو الاتفاق أو الاختلاف في الأداء، وتحتاج عملية التقييم إلى الكثير من المعلومات التي تتخذ صور مختلفة، فهي قد تكون في شكل جداول رقمية أو في شكل خرائط بيانية أو منحنيات ...وفي كل الأحوال لابد أن تصنف وتعرض المعلومات بحث تعكس نتيجة المقارنة، ويقوم التقييم على تحديد أسباب الانحراف الموجب وأيضا الانحراف السالب، فالانحراف الموجب والسالب كلاهما غير مرغوب فيه، لأن الانحراف الموجب قد يكون نتيجة لعدم الكفاءة في تحديد الخطط أو المعايير، وبالتالي كان من الممكن أن يكون الأداء أفضل مما هو عليه في ظل المعيار الحالي، في حين أن الانحراف السالب قد يكون نتيجة للأداء الخاطئ أو نتيجة للمعيار الغير سليم أو نتيجة للإثنين معا.

-القيام بالأعمال التصحيحية: إذا ظهر من التقييم أن هناك انحرافات موجبة أو سالبة فإن الخطة التالية هي القيام بالأعمال التصحيحية، فقد يكون سبب الانحراف هو العامل نفسه بسبب عدم كفاءته أو لأنه مزال تحت التدريب أو لأنه يعاني من إجهاد بدني أو ذهني، وقد يكون ذلك بسبب الوسيلة التي يؤدي بها العمل كما قد يكون الانحراف بسبب عدم توفر الموارد بالكمية أو النوع المطلوب. فإن كان الخطأ بسبب الآلة فإنها تحال إلى الصيانة، وإن كان بسبب الموارد فيجب تعديل مواصفاتها أو التعامل مع مورد آخر، أما إذا كان السبب عدم قيام المورد بتسليم الموارد في الموعد المحدد أو خطأ بسبب العامل أو إدارة المشتريات أو المورد نفسه، يستلزم إتخاذ إجراء عقابي تجاه كل منهم حتى لا يتكرر نفس الخطأ.[2]

[1] نفس المرجع، ص 31.

[2] نفس المرجع السابق، ص 32.

الشكل رقم (01): مراحل نظام الرقابة الداخلية.

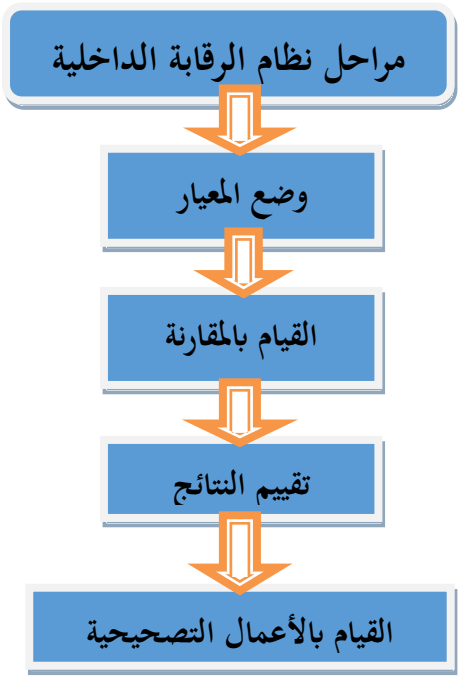

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على ما سبق.

2-علاقة لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية:

يعد نظام الرقابة الداخلية نظاما شاملا لجميع الانظمة الموجودة في الوحدة ولا يقتصر نطاقه على نطاق معين دون آخر، لذا يجب على مجلس الادارة الاهتمام به والعمل على تطويره وفق المستجدات والتغيرات التي تحدث من خلال عمليات التقييم المستمرة لأجل المحافظة على فعاليته ومعالجة الخلل في بعض الاجراءات التي يتبعها، ولكثرة مهام وواجبات مجلس الادارة باعتباره أعلى مستوى في التنظيم الاداري لا بد من وجود نشاط يقوم بمساعدته في الحصول على البيانات والمعلومات التي تساعد على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث تعتبر لجنة التدقيق حلقة وصل بين مجلس الادارة والتدقيق الداخلي في الوحدة الذي يعتبر من أهم اجزاء نظام الرقابة الداخلية حيث تقوم اللجنة بدورها بدراسة ومناقشة التقرير المقدم لها من قبل التدقيق الداخلي وبعدها تقوم بتقديم التوصيات والمقترحات التي تراها مناسبة لتطوير نظام الرقابة الداخلية وبما يحقق الأهداف الموضوعة، ومن أبرز مهام لجنة التدقيق فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية هي:

-دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتطوير اجراءاته؛

-دراسة خطة التدقيق الخاصة بالمدقق الداخلي وتذليل العقبات أمامه؛

-التنسيق بين عمل كل من المدقق الخارجي والداخلي؛

-مساعدة مجلس الادارة فيما يتعلق بتطوير ومراجعة عمل التدقيق الداخلي.[1]

[1] أسعد جاسم الكروي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3-العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية واتساع نطاقها:

بالإضافة إلى ما سبق، فلقد ساعدت العوامل التالية على زيادة الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية مما أدى إلى توسع نطاقها، وهذه العوامل هي:

3-1-كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها: إن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الإندماج والتفرع والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بمكان الإعتماد على الإتصال الشخصي في إدارة المشروعات فأدى إلى الإعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية، الموازنات، وتقسيم العمل وغيرها.

3-2-إضطرار إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية:

ويتضح هذا التفويض في شركات المساهمة حيث إنفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية بسبب كثرة عددهم وتباعدهم. ولذلك نراهم (ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين) يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة)، ومجلس الإدارة هذا لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات الشركة المختلفة. ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى إطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالشركة، ومن هنا جاء الإهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابة.[1]

3-3-التطور العلمي والتكنولوجي: من المعلوم أن أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات تولد بيئة قد تساعد على ارتكاب العديد من المخالفات، وإمكانية سرقة المعلومات أو تغييرها دون ترك أثر، مما يتطلب ضرورة وجود نظام جيد للرقابة الداخلية.

3-4-حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: لا بد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل الإتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل، ومن هنا لا بد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تكمئن الإدارة إلى صحة التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في إتخاذ قراراتها. [2]

3-5-حاجة الإدارة إلى حماية وصيانة أموالها: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الإقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعير، وحصر الكفاءات العلمية، وما

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[2] عبد السلام خميس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

شابه. فإذا ما طلبت هذه المعلومات من منشأة ما، عليها تحضيرها بسرعة ودقة، وهنا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابية الداخلية المستعمل قويا ومتماسكا.

3-6-تطور إجراءات التدقيق: لقد تحولت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلى إختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية، ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجمه وكمية إختباراته على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المشروع.[1]

3-7-إصدار المواصفات القياسية للجودة العالمية: أصبحت شهادة الجودة العالمية تمثل جوازاً للمرور إلى الأسواق الخارجية في مختلف دول العالم، حيث اشترطت بعض الدول ضرورة حصول موردي السلع والخدمات إليها، على شهادات الجودة العالمية التي تصدرها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، الأمر الذي تطلب من المنشأة ضرورة امتداد عمل الرقابة الداخلية ليشتمل على الرقابة على الجودة للتأكد من الالتزام بمتطلبات ومواصفات الجودة العالمية.

3-8-زيادة حالات إخفاء المنشآت: أدى انهيار العديد من منشآت الأعمال العالمية، وفقدان العديد من المساهمين وأصحاب المصالح رؤوس أموالهم نتيجة فساد إدارات تلك المنشآت، وإخفاق المراجعين الخارجيين في الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة، إلى زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية، حيث خلصت الدراسات التي أجريت حول أسباب إنهيار تلك المنشآت إلى أن ضعف الأداء الرقابي فيها هو أحد الأسباب الرئيسة، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية ودورها في منشآت الأعمال الحديثة.[2]

4-خلفية تشكيل لجنة coso:

بعد الفضائح المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، إلتقى المتخصصون في شركات التدقيق والمحاسبة وكذلك الباحثين الأمريكيين بناء على طلب من جيمس سي تريدواي الأمريكي James C. Treadway أجريت دراسة وأسفرت عن ظهور نموذج COSO الذي ولد في عام 1992، وكان بمثابة مرجع للرقابة الداخلية في الولايات المتحدة وفي بعض البلدان الأخرى.[3]

قبل لجنة COSO تم تشكيل لجنة **تريدواي** بناء على طلب من جيمس سي تريدواي Treadway في عام 1985، وهي مبادرة مستقلة من القطاع الخاص وكانت تسمى "**اللجنة الوطنية للمعلومات المالية الاحتيالية**"

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2] عبد السلام خميس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] https://www.memoireonline.com/07/08/1394/appreciation-controle-interne-referentiel-coso-air-algerie.html.(**تقييم الرقابة الداخلية حسب اطار coso**)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الباكالوريس (يوم 2020/02/26...14:43)

وهي عبارة عن مبادرة مشتركة لخمس منظمات تابعة للقطاع الخاص مكرسة لتقديم فكر القيادة من خلال وضع أطر وتوجيهات بشأن إدارة مخاطر المؤسسة والرقابة الداخلية وردع الاحتيال والمنظمات هي:

-معهد المدققين الداخلين the institute of auditors (IIA).

-جمعية المحاسبين الداخليين the amerrican accountants association (AAA).

-معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين the american accountants assoocion public accountants (AICPA).

-معهد المدراء الماليين the financial executives insititute (FEI).

-معهد المحاسبين الاداريين the institute of management accountants (IMA).[1]

في عام 1992، وضعت لجنة المنظمات الراعية للجنة Treadway (COSO) وتم اعتمادها من طرف **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين** (AICPA) نموذجًا لتقييم الضوابط الداخلية. تم تبني هذا النموذج كإطار مقبول بشكل عام للرقابة الداخلية ومن المعترف به على نطاق واسع أنه المعيار النهائي الذي تقيس به المنظمات فعالية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها.[2]

المطلب الثاني: الاطار المتكامل لنظام الرقابة الداخلية coso ومخاطر الائتمان.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى معرفة أسباب ظهور الاطار المتكامل للرقابة coso وإلى أهم مكوناته والى مخاطر الائتمان المصرفي:

الفرع الأول: الاطار المتكامل للرقابة الداخلية coso.

من خلال هذا الفرع سوف نتطرق الى معرف الاطار المتكامل للرقابة الداخلية coso وأهم ابعاده:

1-مفهوم نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO:

عرفت لجنة COSO نظام الرقابة الداخلية بأنها: عملية تتأثر بمجلس ادارة الوحدة الاقتصادية والاشخاص الآخرين، والتي تصمم للتوفير وتأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

-فعالية وكفاءة العمليات؛

---

[1] جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص79.

[2] https://info.knowledgeleader.com/bid/161685/what-are-the-five-components-of-the-coso-framework (**مقالة حول مكونات الرقابة حسب اطار coso**)، (يوم 2020/02/26..16:08).

-موثوقية واكتمال التقارير المالية؛

-الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات.[1]

عرفت لجنة رعاية المنظمات COSO نظام الرقابة الداخلية على النحو التالي: هي عملية تنفذ من طرف مجلس الإدارة، الإدارة العليا ومختلف الأطراف التي تنتمي إلى المنظمة، مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بالأهداف الثلاثة التالية:

-فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية.

-موثوقية المعلومات المالية.

-الإمتثال للقوانين واللوائح.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن نظام الرقابة الداخلية هو عملية تصمم وتنفذ من قبل الإدارة من أجل الحصول على معلومات مؤكدة ودقيقة ولغرض تحقيق الأهداف المسطرة.

2-أهداف نظام الرقابة الداخلية وفقا للجنة COSO:

لتحقيق الأهداف المحددة يجب على كل مؤسسة أولا تحديدها بطريقة دقيقة ثم وضع استراتيجيات فعالة تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف مع مراعات الوسائل اللازمة، على الرغم من أن كل مؤسسة تحدد أهدافها الخاصة إلا أن بعضها مشترك، لذلك صنفتهم لجنة COSO إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

2-1-الأهداف المرتبطة بالعمليات: تشير الأهداف المرتبطة بالعمليات إلى تحقيق كيان المؤسسة، وهو سبب وجودها، لأنها تغطي أهداف أكثر تحديدا تركز على الإنجاز والتحسين. يجب أن تعكس الأهداف المرتبطة بالعمليات البيئية الإقتصادية الكلية والجزئية التي تعمل فيها المؤسسة مثل: الضغوط التي تمارسها المنافسة من حيث الجودة، وتقليل الوقت اللازم للتسويق، أو التقدم التكنولوجي. يجب أن تتأكد الإدارة من أن الأهداف تستند إلى واقع ومتطلبات السوق وأنها تسمح من خلال التعبير عنها بإجراء تقييم أداء مهم.[3]

---

[1] مقدم خالد، عبد الله مايو، **نظام الرقابة الداخلية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومرجعة وطلبة الماستر دراسات محاسبية وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص 39.

[2] كشرود بشير، محيوت نسيمة، **الإطار المتكامل للرقابة الداخلية coso-IC وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر**، مجلة جديد الإقتصاد، العدد 11، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2016، ص 225.

[3] https://www.memoireonline.com/07/08/1394/appreciation-controle-interne-referentiel-coso-air-algerie.html.(**تقييم الرقابة الداخلية حسب اطار coso**)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الباكالوريس (يوم 2020/02/26.. 14:50).

2-2-الأهداف المتعلقة بالمعلومات المالية: تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على عاتق الإدارة، وتقع عليها مسؤولية قانونية مهنية للتأكد من أن المعلومات المدرجة بالقوائم المالية تم عرضها بعدالة بما يتفق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وخاصة المعدة لأطراف خارجية من مستثمرين ودائنين وملاك وغيرهم.[1]

وتهدف أيضا إلى إعداد البيانات المالية المنشورة، بما في ذلك البيانات المالية المرحلية والملخصات والأرقام الرئيسية المستخرجة من البيانات المالية والمخصصة للنشر العام. يعد إعداد البيانات المالية الموثوقة شرطا أساسيا للحصول على الأموال من المستثمرين، والقروض المصرفية، ويمكن أن يكون عاملا رئيسيا في توقيع عقود معينة أو في علاقات مع بعض الموردين.

يستخدم المستثمرون البيانات المالية لقياس أداء المديرين التنفيذيين من أجل مقارنتها بأداء فرق الإدارة في المنظمات الأخرى وأداء الأدوات الإستثمارية الأخرى.

2-3-الأهداف المرتبطة بالقوانين واللوائح التنظيمية: يجب على المؤسسات أن تدير أعمالها التجارية الخاصة، وغالبا ما يجب عليها إتخاذ إجراءات محددة وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها. تتعلق هذه الإلتزامات على سبيل المثال بالأسواق والتعريفات والضرائب والبيئة ورفاهية الموظفين والتجارة الدولية، هذه القوانين واللوائح تفرض الحد الأدنى من المعايير التي يجب على المؤسسة دمجها في أهداف الإمتثال الخاص بها.[2]

وتمثل هذه الأهداف أهدافاً عامة لجميع المنظمات على اختلاف أنشطتها، وبالتالي فإن تحقيق نظام الرقابة الداخلية الفعال وفقاً لإطار COSO لأهدافه، يمثل رغبة مشتركة للجميع، سواء إدارات المنظمات، أو المهتمين الخارجيين بها.

3-مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO:

يعتمد نموذج الرقابة الداخلية للجنة COSO في تحقيقه للأهداف الثلاثة سابقة الذكر على خمسة عناصر رئيسية تتداخل فيما بينها لتشكل إطارا فعالا للرقابة الداخلية، وتمثل في نفس الوقت قاعدة أساسية لقيام نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية وتتمثل في الشكل التالي:

---

[1] عبد السلام خميس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] https://www.memoireonline.com/07/08/1394/appreciation-controle-interne-referentiel-coso-air-algerie.html.(**تقييم الرقابة الداخلية حسب اطار coso**)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الباكالوريس، (يوم 2020/02/27..14:40).

الشكل رقم (02): عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO.

المصدر: عبد السلام خميس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

3-1-بيئة الرقابة: تتضمن وظائف الإدارة والمسؤولين عن التحكم الرئيسي، بالإضافة إلى اتجاهاتهم ومواقفهم وتصرفاتهم حيال الرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها. إن البيئة الرقابية تحدد الإطار العام للمنشأة ولمكونات الرقابة الأخرى، وعلى المدقق أن يقوم بدراسة وفهم البيئة الرقابية لأن نتيجة التقييم تنعكس على تصميم وفاعلية تطبيق مقومات الرقابة الداخلية.[1]

وهناك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها بعين الإعتبار من قبل المدقق في حال القيام بتصميم بيئة الرقابة للمؤسسة وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

-النزاهة والأخلاق: تعتمد فعالية إجراءات الرقابة الداخلية على النزاهة والأخلاقيات التي يظهرها الأشخاص الذين يقومون بإنشاء عناصر التحكم وإدارتها ومراقبتها. تعد النزاهة والأخلاقيات من العوامل الأساسية في بيئة الرقابة ولها تأثير على تصميم وإدارة ومراقبة عناصر أخرى من الرقابة الداخلية.[2]

---

[1] ليث أكرم القضاة، **أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة coso على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5CS في البنوك التجارية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 04، 2017، ص 500.

[2] https://www.memoireonline.com/07/08/1394/appreciation-controle-interne-referentiel-coso-air-algerie.html (**تقييم الرقابة الداخلية حسب اطار coso**)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الباكالوريس (يوم 2020/02/27...14:40).

-المهارة والالتزام: يجب أن تعكس الكفاءة والمعرفة والمهارات اللازمة لأداء المهام المطلوبة في كل وظيفة. والأمر متروك للإدارة عموما لاتخاذ قرار بشأن مستوى الجودة المطلوب للأداء الصحيح لهذه المهام، وفقًا لأهداف الشركة والخطط الاستراتيجية المنفذة. غالبًا ما يكون هناك مفاضلة بين المهارات المطلوبة وتكلفة ذلك.

-مجلس الإدارة ومشاركة لجنة التدقيق: تتأثر بيئة الرقابة وثقافة المؤسسة إلى حد كبير بمجلس الإدارة ولجنة التدقيق. الخبرة والمهارات المناسبة، لا سيما على المستوى الفني، ولكن أيضا النطاق والإرادة اللازمة لأعضائها لقيادتهم، واستقلالهم تجاه القادة من أجل دراسة أنشطة التوجيه بعناية وتقديم وجهة نظر أخرى، وكذلك مستوى التزامهم في تسيير الأعمال، وصرامة في السيطرة على العمليات وأهمية أفعالهم هي عوامل مهمة في بيئة الرقابة. وهناك عامل رئيسي آخر يؤثر على بيئة الرقابة وهو التفاعل بين مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين.

-فلسفة الإدارة وأسلوب العمليات التشغيلية: تؤثر فلسفة وأسلوب الإدارة في تسيير أعمال المؤسسة ومستوى المخاطر المقبولة. يختلف مفهوم الرقابة الداخلية اعتمادا على كيفية إدارة المؤسسة لأعمالها، والمخاطر التي كانت ستتحملها، وكذلك المجالات التي كانت ستشغلها سواء نجحت أم لا، فسوف يؤثر على رؤيته للرقابة الداخلية.

-الهيكل التنظيمي: يوفر هيكل أنشطة أي كيان إطارا يتم من خلاله تخطيط الأنشطة وتنفيذها ومراقبتها والأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف العامة. ينطوي إنشاء هيكل مناسب على تحديد المجالات الرئيسية للسلطة والمسؤولية، وكذلك إنشاء منظمة هرمية مصممة لتسهيل الإبلاغ عن المعلومات.

-سياسات وممارسات الموارد البشرية: تعكس سياسة إدارة الموارد البشرية متطلبات الشركة من حيث النزاهة والأخلاق والكفاءة. تشمل هذه السياسة التوظيف، والإدارة المهنية، والتدريب، والتقييمات الفردية، وتقديم المشورة للموظفين، والترقيات، والتعويضات والإجراءات التصحيحية.[1]

3-2-الإجراءات الرقابية: وتشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ توجيهات إدارة الشركة للوصول إلى أهدافها المخططة، والتي تحدث في جميع المستويات الوظيفية في الشركة.[2]

3-3-تقييم المخاطر: بغض النظر عن حجمها وهيكلها وطبيعة أنشطتها والقطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه، تواجه المؤسسة مخاطر على جميع المستويات. هذه المخاطر يمكن أن تعرض بقاءها للخطر، وقدرتها التنافسية داخل القطاع الاقتصادي، ووضعها المالي، وعلامتها التجارية، وجودة منتجاتها، وخدماتها وموظفيها. نظرا لأن المخاطر متأصلة في العمل، فإن الأمر متروك للمديرين لتحديد مستوى خطر مقبول والسعي لتقليل والحفاظ عليها في مستوى

---

[1] https://www.memoireonline.com/07/08/1394/appreciation-controle-interne-referentiel-coso-air-algerie.html (**تقييم الرقابة الداخلية حسب اطار coso**)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الباكالوريس (يوم 2020/02/27...14:40).

[2] ليث أكرم القضاة، مرجع سبق ذكره، ص 500.

معين. وتقييم المخاطر هو نشط تقوم به الإدارة، حيث يتم تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بإعداد البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية، ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد طرق الإستجابة لهذه المخاطر بما يساعد في تخفيف آثارها على البيانات المالية.

3-4-نظام المعلومات والإتصالات: يتكون نظام المعلومات والإتصال بشكل عام من عناصر مادية وأجهزة وبرامج الحاسوب وأشخاص وإجراءات وبيانات، وهي تسهم في تحقق إستفادة المنشأة على نطاق واسع من إستخدام تكنولوجيا المعلومات، ويتكون نظام المعلومات الخاص بأهداف إعداد التقارير المالية التي تشمل نظام إعداد التقارير المالية من الإجراءات والسجلات التي أنشئت لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير حول معاملات المنشأة.

3-5-الإشراف والتوجيه: وهي الأنشطة المتعلقة بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف عناصر أو مكونات نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فاعليتها وكفاءتها. تشكل أنشطة الإدارة والإشراف الروتينية، بالإضافة إلى التحليلات المقارنة والتوفيق بين المعلومات والمهام الروتينية الأخرى، العمليات التي تتيح مراقبة فعالية الرقابة الداخلية.[1]

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مكونات الرقابة الداخلية كالتالي:

الجدول رقم (01): يمثل مكونات نظام الرقابة الداخلية.

العناصر	وصف العنصر	المكونات الفرعية
بيئة الرقابة	قاعدة الرقابة الداخلية التي توفر الإنضباط والهيكل والنظام وتشمل مواقف ووعي وإجراءات الإدارة وأولئك المكلفين بالتحكم فيما يتعلق بالرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها في المنشأة، ومهام الرقابة والإدارة وتحدد الإتجاه العام للمنظمة الذي يؤثر على وعي أفرادها بالرقابة.	**مكونات فرعية لبيئة الرقابة:** -الأمانة والقيم الأخلاقية. -الإلتزام بالأهلية أو الصلاحية. -مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة. -فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل. -الهيكل التنظيمي. -تخصيص السلطة والمسؤولية. -سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقييم المخاطر	عملية تحديد والإستجابة لمخاطر ونتائج العمل من قبل المنشأة لأغراض إعداد البيانات المالية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.	**واجبات الإدارة التي يجب مراعاتها:** -الوجود أو الحدث. -الإكتمال. -التقييم أو التوزيع. -الحقوق والإلتزامات. -العرض والإفصاح.

[1] نفس المرجع السابق، ص 501.

نظام المعلومات والإتصال	الإجراءات والسجلات التي أنشئت لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير والمحافظة على المسؤولية للأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين.	**يجب تحقيق أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية:** -الوجود. الإكتمال. -الدقة. -التبويب. -التوقيت. -الترحيل والتلخيص.
أنشطة الرقابة	السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة.	**فئات أنشطة الرقابة:** -الفصل الملائم بين الواجبات. -الترخيص الملائم للعمليات المالية والأنشطة. -السجلات والمستندات الملائمة. -الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر. -الفحص المستقل للأداء.
المراقبة	تقدير الإدارة المستمر أو التقدير الفتري لها لجودة أداء الرقابة الداخلية لتحديد ما إذا كانت الرقابة يتم تنفيذها طبقا للتصميم الموضوع لها، أو يتم تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لتعديل الرقابة الداخلية.	غير قابل للتطبيق.

المصدر: هيا مروان لظن، مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص 36.

4-الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO-IC الحديث وأبعاده:

نتيجة للتجاوزات والممارسات المحاسبية الإبداعية التي قامت بها بعض الشركات، وما نتج عنه من فضائح وإنهيارات أصيبت بها كبرى الشركات الأمريكية، عملت الهيئات المهنية الدولية على ضبط الأوضاع من خلال سن تشريعات من أجل الحد من تفشي الظاهرة، ومن أهم التشريعات نذكر: [1]

أولا: تقديم قانون "ساربيتر أوكسلي" (Sarbanes-Oxley act) ومبادئه:

قانون ساربيتر هو قانون إتحادي تم سنه في تاريخ 31 جويلية 2002 من قبل الكونغرس الأمريكي، ويعتبر أهم إصلاح مس الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر التشريعات أهمية وتأثيرا في حوكمة الشركات، الإفصاح المالي، وممارسة مهنة المراجعة-منذ صدور قانون تداول الأوراق المالية (1933-1934) الذي لا زال يحكم عالم المال والأعمال إلى يومنا هذا، والذي من شأنه إصلاح محاسبة الشركات المدرجة في البورصة وحماية المستثمرين. ويطلق عليه إختصار "قانون SOX".

يقوم قانون SOX على ثلاث مبادئ أساسية هي:

[1] كشرود بشير، محيوت نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 228.

-الدقة والسهولة في الحصول على المعلومة.

-مسؤولية الإدارة العليا تجاه الرقابة.

-إستقلالية أجهزة الرقابة.

كما يلزم هذا القانون إدارة الشركات الأمريكية من تقييم فعالية ونوعية نظام الرقابة الداخلية لديها، وتضم قانون SOX (11) قسما، كل قسم فيه يحتوي على فقرات تعالج كل منها نقطة معينة، وتتمثل هذه الأقسام في:

-تشكيل مجلس الرقابة على شركات المحاسبة العامة.

-إستقلالية المراجع.

-مسؤولية الشركات.

-تعزيز الإفصاح المالي.

تحليل تضارب المصالح.

-موارد اللجنة وسلطتها.

-الدراسات والتقارير.

-مسؤولية الشركات والجريمة.

-تعزيز العقوبة على جريمة الياقات البيضاء.

-عوائد الضرائب على الشركات.

-مسؤولية الشركات تجاه الغش.[1]

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الفقرة 404 من قانون sox.

لا يقتصر نطاق تطبيق قانون sox فقط على الشركات الأمريكية المدرجة في البورصة بل يتعداه إلى كل الشركات المسجلة لدى لجنة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، يتضمن القانون عددا من الفقرات تدور حول إضافة مسؤوليات جديدة للمسيرين وخاصة تلك المتعلقة بالرقابة الداخلية، نذكر منها الفقرة 404 وهي الأكثر أهمية كونها تلزم كل الشركات المدرجة في البورصة بتقييم نظام الرقابة الداخلية لديها سنويا وتقديم تقرير عن مدى فعاليته. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تبني الشركات لنظام رقابة داخلية ذات كفاءة وفعالية، لأن الغاية من وراء تقييم الرقابة

[1] نفس المرجع السابق، ص 228.

الداخلية تكمن في منع الخطأ وإظهار درجة من الجودة في البيانات المالية بل أكثر من ذلك فهي تسعى إلى توفير الطمأنينة للمستثمرين.[1]

إلى جانب التقرير السنوي عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإجراءاتها، رأت لجنة الأوراق المالية الأمريكية ضرورة إجراء الإدارة بتقييم فصلي لعملية لعملية تصميم نظام الرقابة الداخلية للشركة على مدى فترة من الزمن تسمح للإدارة تديد ما إذا كان تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال. كما لابد للإدارة من الإفصاح عن أي تغير وقع في عملية الرقابة خلال تلك الفترة وهل من شأنه أن يؤثر، ولنفس الشأن نص قانون sox على تشكيل هيئة للرقابة مهمتها مراقبة أداء المراجعين، كما أنه يقضي بوجوب إنشاء لجنة مراجعة في كل شركة، وأن تصدر إدارة الشركة ضمن التقارير المالية السنوية المنشورة تقريرا يسمى تقرير الرقابة الداخلية يؤكد مجلس الإدارة بموجبه مسؤوليته عن إحتفاظ الشركة بنظام رقابة داخلية وأن ينفذ هذا النظام بفعالية. إن الإهتمام المتزايد الذي أولي من قبل الهيئات التشريعية للرقابة الداخلية وإلزامية إعداد تقرير عن مدى فعاليتها سنويا، دفع لجنة coso إلى التفكير في تحديث إطارها المتكامل ليتماشى إلى ما آلت إليه الأوضاع الإقتصادية كون هذا الإطار يشكل المرجعية الوحيدة للرقابة الداخلية في العالم.[2]

ثالثا: الإطار المتكامل الجديد لنظام الرقابة الداخلية (coso–IC) 2013.

لقد أعتبر هيكل لجنة coso مرجعا أساسيا للرقابة الداخلية في جميع أنحاء العالم لكونه مقاربة تكاملية، وليعكس بشكل أفضل التطور الحاصل في البيئة الإقتصادية والتنظيمية وما تحمله من مخاطر دفع باللجنة إلى تحديث هيكلها الأصلي 1992 آخذة بالحسبان كل تغيرات بيئة الأعمال، والذي رأى الضوء يوم 14 ماي 2013 وقد كلف مكتب (PWC) بكتابة دليل التحديث تحت إشراف اللجنة، وتم عرض مشروع 2013 coso لأول مرة في ندوة تحت عنوان **"فرصة لتحسين الرقابة الداخلية في بيئة متغيرة"**

وكان الهدف من التحديث هو تكييف نظام الرقابة الداخلية وتحديات البيئة، فمشروع التحديث هذا أخذ بأثر رجعي كل التغيرات التي عرفها عالم الأعمال طيلة العشرين عاما الأخيرة التي تلت صدور الهيكل الأصلي، ولعل أهم التغيرات نذكر منها: المخاطر الناشئة والتي تعتبر تحديا حقيقيا أمام الرقابة الداخلية كالجرائم الإلكترونية، الدور المتزايد للتكنولوجيا من حيث الأداء والأمن، الإستعانة المكثفة بالمصادر الخارجية، التطلعات المتزايدة لحوكمة الشركات، وربط العلاقة بي الأهداف، والتشريعات التي سنتها الولايات المتحدة نتيجة التلاعب والتجاوزات التي مارستها بعض

[1] نفس المرجع السابق، ص 230.
[2] المرجع السابق، ص ص: 231-232.

الشركات على حساباتها السنوية مما أدى إلى إفلاسها، أهمها قانون **ساربيتر** الذي أتى ليعزز دور الرقابة الداخلية في الشركات، هذا كله يستدعي ضرورة التكيف بإستمرار مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية.[1]

والشكل التالي يوضح النقاط التي عالجتها لجنة coso لأجل تحديث إطارها المتكامل للرقابة الداخلية:

الشكل رقم (03): تطور إطار نظام الرقابة الداخلية (1992 – 2013).

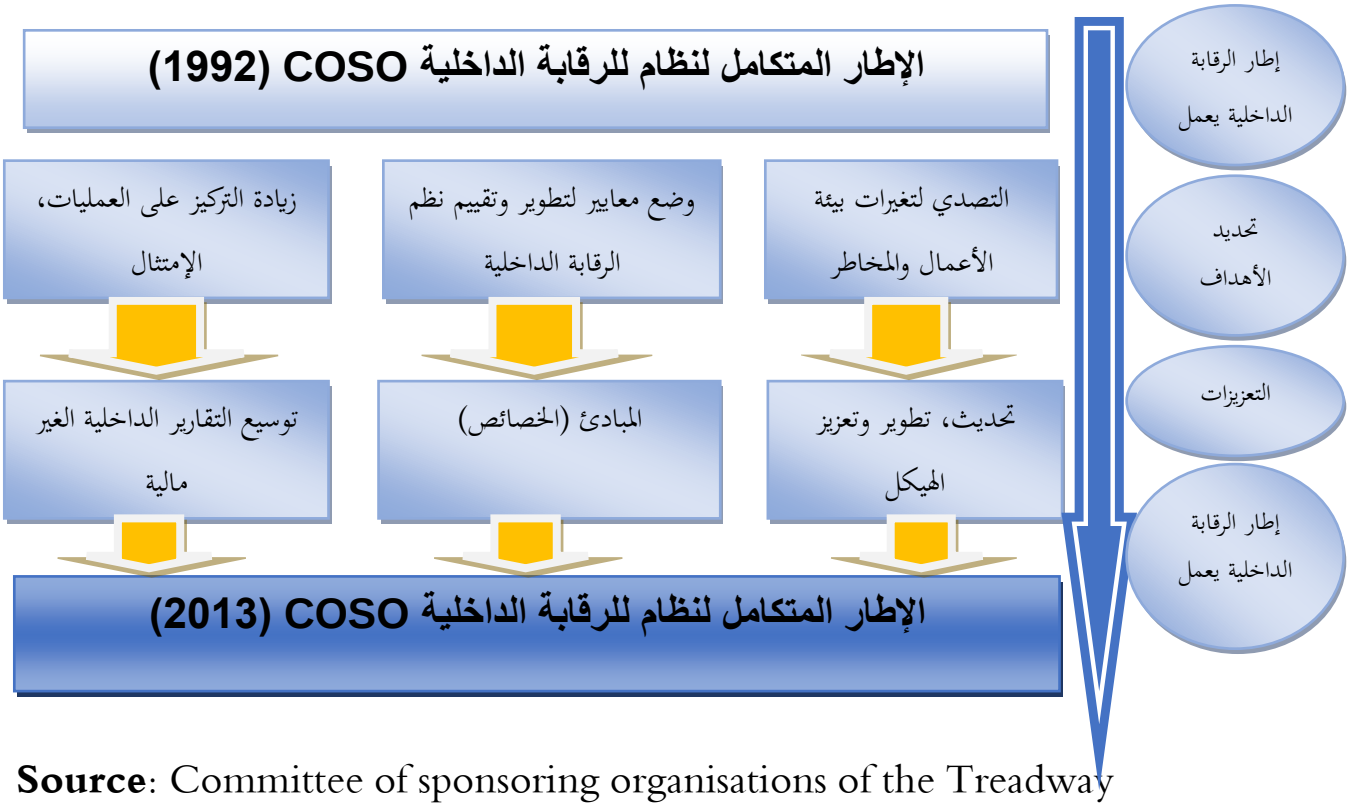

Source: Committee of sponsoring organisations of the Treadway commission, an update of COSO, sinternal control-integrated Framework-, May 2012.

يتضح من الشكل أن لجنة coso وضعت مجموعة من المعايير التي تعمل على تطوير الرقابة الداخلية وتقييم فعاليتها، والتي تعتبر الأساس في بناءه من أجل ضمان فعاليته، وأيضا التركيز على أهدا الرقابة الداخلية، وأيضا بعدما كانت ترتكز الرقابة الداخلية على التقارير المالية إتسعت أكثر لتشمل التقارير المالية والغير مالية والتي من شأنها أن تلبي إحتياجات من المعلومات للإدارة وأصحاب المصالح معا، إضافة إلى دفع الشركات إلى الإلتزام في تطبيق الإجراءات الموضوعة والإمتثال لمختلف القوانين التي تحكم نشاطها.

[1] كشرود بشير، محيوت نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 232.

رابعا: الإطار المتكامل لنظام الرقابة الداخلية 2013.

في سنة 2013 تم تطوير إطار coso للرقابة الداخلية الذي يحتوي على المبادئ نفسها المطبقة في إطار عام 1992، والذي يقدم تفسيرا أكثر وضوحا من مكونات الرقابة الداخلية حيث أن الشركات تتطلب إطارا جديدا لتقييم ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية فعال ويحتوي الإطار على 17 مبدأ وتعتبر هذه المبادئ إعتبارات هامة في تقييم الوحدات الإقتصادية لتصميم وتشغيل فعالية الضوابط وتحسين وتحديد الفرص المتاحة لإدارة المنهجية التنظيمية والتشغيلية كما يبينه الشكل الموالي: [1]

الشكل رقم (04): المبادئ الجديدة لنظام الرقابة الداخلية.

المصدر: هيا مروان لظن، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ومما سبق يمكننا القول إن الاهتمام بتطوير إطار الرقابة الداخلية وفقا لـ coso واضح جدا، لأن هذا الإطار الجديد يعتبر ناجحا لكونه يعد النموذج الأمثل للرقابة، وأيضا للدور الذي يلعبه في مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي.

[1] هيا مروان لظن، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

من خلال هذا الفرع سوف نترق إلى معرفة ماهية الائتمان المصرفي في البنوك التجارية:

1-تعريف الإئتمان:

إن أصل معنى الإئتمان في الإقتصاد هو القدرة على الإقراض، وإصطلاحا: هو إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الإقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند إنتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية إستثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

والأدق في معنى الإئتمان: هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل، وينظر إليه من ناحيتين:

الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، وفيها يزيد السعر، لأن الثمن مؤجل، وهذا ما يسمى بـ "الإئتمان التجاري"

الثانية: هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغا متأملا إعادته في المستقبل مضاف إليه الفائدة المترتبة عليه، وهذا ما يعرف بـ "الإئتمان المصرفي".

وتعرف وظيفة الإئتمان في البنك بأنها: تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المديد بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف إسترداد أمواله في حال توقف العميل عن سداد بدون أي خسائر.[1]

يعرف الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لإستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد.[2]

2-أهمية الائتمان:

للائتمان دور مهم على حياة الأفراد والأمة والأوطان، ويمكننا النظر إلى الائتمان من مستويين:

أولا: على مستوى البنوك:

---

[1] إيمان أنجرو، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجيستر، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 17.

[2] مُحَمَّد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط 1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 76.

يشكل منح الائتمان شكلا بارزا ومهما من أشكال توظيفات البنك لموارده المالية التي يلخصها جانب الموجودات في ميزانية البنك، أما جانب المطلوبات فيمثل مصادر هذه الموارد ومن أهمها الودائع. فلو ألقيت نظرة فاحصة على جانب الموجودات لبنك تجاري على سبيل المثال، تجد أن موارد البنك المالية توظف ضمن نطاق أسس محددة تحكم حجم هذه التوظيفات وأشكالها، وهذه الأسس هي:

-السيولة: والمقصود بها قدرة البنك على مواجهة طلبات الساحبين وعلى الوفاء بالتزاماته المالية بدون صعوبات.

-الربحية: أي أن تحقق توظيفات البنك لموارده المالية على مستوى مقبولا ومعقولا من الأرباح.

-الأمان: أي أن يتأكد البنك من أن الأموال التي يوظفها في منح الائتمان ستعود إليه في الأجل المتفق عليه.[1]

-المسؤولية الإجتماعية: للمصرف مسؤولية أدبية تجاه المجتمع الذي يعمل فيه من حيث إفادة هذا المجتمع والنهوض به بشكل أو بآخر خارج نطاق العمل المصرفي العادي مثل المساعدة في حل مشكل البطالة عن طريق إعطاء الأولوية لأبناء المجتمع في الوظائف التي يحتاج إلى ملئها، ودعم المشاريع الخيرية بشكل أو بآخر ...إلخ.[2]

ثانيا: على مستوى الاقتصاد الوطني: يتلخص في الأمور التالية:

-حشد المدخرات عن طريق قبول الودائع وتنشيط عملية الإيداع وترغيب المواطنين بها.

-تمويل الإستثمارات وذلك عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية لتمويل إستثمارات القطاع الخاص الوطني.

-التمويل الغير مباشر عن طريق:

*إقراض الحكومة عن طريق شراء أذونات الخزانة التي يصدرها البنك المركزي لتمويل إحتياجاتها وشراء السندات التي تصدرها الحكومة لتمويل مشاريعها.

*فتح فروع في خارج الوطن لأنها تساهم في تمويل مشاريع التنمية داخل الوطن من خلال إشتراكها في القروض المصرفية المجمعة أي القروض التي تشترك في منحها مجموعة من المصارف التي تعتمد في الخارج لتمويل مشاريع التنمية في الوطن.

-تشجيع القروض المجمعة في الداخل للمشاريع الوطنية الضخمة وذلك بسبب:

*حجم القرض الضخم الذي قد يعجز بنك واحد عن منحه.

*توزيع مخاطر منح الائتمان على مجموعة البنوك المشاركة في القرض.

---

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، ط 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010، ص 21.
[2] المرجع السابق، ص 22.

*الإلتزام بتعليمات البنك المركزي التي تحدد الحد الأقصى للقرض الذي يمكن أن يمنحه البنك لمقترض واحد.

أما المؤسسات التي تستفيد من هذه القروض المجمعة فهي في العادة مؤسسات النقل وغيرها من المؤسسات العقارية الضخمة التي تقوم بتنفيذ مشاريع الإسكان الضخمة والشركات الصناعية الكبرى.[1]

منح الائتمان للمصرف الفرد يشكل في حد ذاته عنصرا آخر مهما من عناصر أهمية الائتمان للإقتصاد الوطني وذلك لأن المصرف وخاصة المحلي هو مؤسسة وطنية من المفروض فيها رفد إقتصاد الوطن ودعمه، فنجاحه يعد نجاحا لمؤسسة وطنية مهمة تساعد في النهوض بالإقتصاد الوطني عموما.[2]

3-تعريف مخاطر الائتمان: يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها المخاطر الناجمة عن التقلب في الفوائد المدينة، وتتمثل في عدم قدرة البنك على سداد الأقساط والفوائد في وقت الإستحقاق وبالشروط المتفق عليها مع الدائنين نتيجة عوامل داخلية وخارجية كحالات الركود الإقتصادي، التغير في حركة الأسواق، وغياب السياسة الائتمانية الحكيمة وضعف إدارتها، وضعف سياسة التسعير والرقابة مما ينجر عليه خسائر.[3]

ويمكن أيضا تعريف مخاطر الائتمان بأنها خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد التي تتأثر بها ايرادات البنك ورأسماله، وتعد القروض أهم مصادر الائتمان مما يؤدي إلى خسائر للبنك تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة. وأيضا عرفت لجنة التنظيم وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية: المخاطر الائتمانية بأنها إحتمال حصول خسائر بشكل مباشر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، وبشكل غير مباشر نتيجة وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن مخاطر الائتمان هي الخسائر التي يواجهها البنك نتيجة بسبب عدم قدرة العميل المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدائن عند تاريخ إستحقاقها، أي كان السبب في ذلك.

4-معايير منح الائتمان:

يعتبر نموذج المعايير الإئتمانية المعروفة **5Cs** أبرز منظومة إئتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض التي طبقا لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 23.

[2] المرجع السابق، ص 24.

[3] ليث أكرم القضاة، مرجع سبق ذكره، ص 501.

4-1-الشخصية: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له.

4-2-القدرة: يقصد بها قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والإلتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، وعليه لا بد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي وتعاملاته البنكية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى.

4-3-رأس المال: [1] يعتبر رأس مال العميل هو ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد إلتزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرا إنخفضت المخاطر الائتمانية، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والإحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة.

4-4-الضمان: يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل، وأخيرا فإن الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة الطلب على القرض ولا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني.

4-5-الظروف المحيطة: على الباحث الائتماني أن يدرس معدل تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، والظروف العامة هي المناخ الإقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة التشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية إستيرادا أو تصديرا، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية، شكل المنافسة، وموقع المشروع وغيرها.[2]

ومما سبق يمكننا تلخيص معايير منح الائتمان وفق منهج **5Cs** كالتالي:

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] نفس المرجع السابق، ص 82.

الشكل رقم (05): معايير منح الائتمان وفق منهج 5Cs.

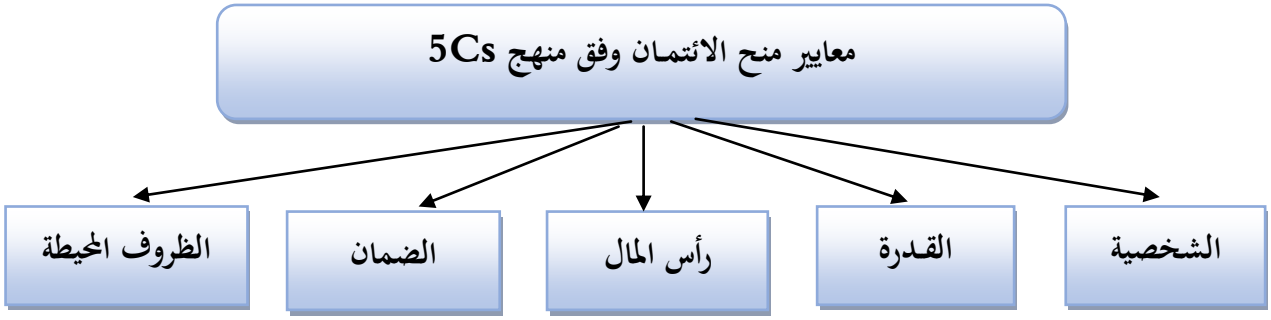

المصدر: بتصرف وإعتمادا على ما سبق من تعريف لمعايير منح الائتمان.

5-أنواع المخاطر الائتمانية:

5-1-مخاطر العجز عن السداد: هي إحتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن السداد بأنه: عدم الإلتزام بالدفع والدخول في إجراء قانوني، والعجز عن السداد هو إنخفاض قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة والتي تتغير قيمتها تبعا لظروف السوق. وتقاس إحتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ومعدل العجز عن السداد لا يعكس إحتمالات العجز عن السداد المتوقعة.

5-2-مخاطر التحصيل: إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديد مثل الضمانات المستخدمة من طرف المقترض ونوعية تلك الضمانات.

كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في الوقت نفسه وذلك نتيجة لمخاطر التركزات الائتمانية، سيعرض المصرف لمخاطر كبيرة جدا، وتحمي المصارف نفسها من هذه المخاطر باللجوء إلى تنويع المحفظة الائتمانية لديها وهذا الأمر الذي يجعل حالات التخلف عن السداد مستبعدة جدا.

5-3-مخاطر التركزات المالية: تعرف مخاطر التركز الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشأ من عدم تنويع المحفظة الائتمانية بشكل كافي سواء على مستوى المصرف بشكل عام، أو على مستوى القطاعات أو على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة، ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض المهددة بالتعثر إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وأن زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل. [1]

[1] أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الإستثمارية** –دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في سوريا–، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص ص: 71-72.

5-4-مخاطر العميل (الشركة): هي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة، وأدائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.

5-5-مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها وطبيعة هذه السياسات من كونها ليبيرالية أو متحفظة.[1]

الفرع الثالث: العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان.

يعد النظام المصرفي من أكثر الأنظمة التي تحتوي على مخاطر، والقروض البنكية تعد الخدمة الرئيسية وأهم مصدر لتحقيق العوائد بالنسبة للبنوك التجارية، وبقدر أهمية القروض كمصدر للعوائد بقدر ما تشكل مصدرا حقيقيا للمخاطرة، حيث لا وجود لقرض دون مخاطرة، وفي هذا الوضع تصبح البنوك مجبرة على تقدير تلك المخاطر، والتنبؤ بها للتقليل منها إلى أدنى حد وفي وقت قياسي. وتعتبر الرقابة المركزة على المخاطر أحد الأدوات والأساليب الرقابية الجديدة التي تعمل على الحد من تزايد المخاطر الإئتمانية والمصرفية.[2]

إن الدور الأساسي الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان يتمثل في:

- وجود أنظمة جيدة للرقابة الداخلية يساعد في إكتشاف الأخطاء التي تحدث ورفع الكفاءة والجودة.
- وجود نظام رقابة داخلية جيدة غير كافي لإكتشاف الأخطاء التي تحدث لذلك لابد من وجود مراقبيين أكفاء وذات خبرة عالية.
- وجود رقابة داخلية تعمل في ظل الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر في قرارات منح الإئتمان.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنوك يؤثر سلباً في قرار منح الإئتمان.
- عملية الرقابة المستمرة تساهم في تجنب المخاطر التي تحدث في قرارات منح الإئتمان.[3]

---

[1] محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2006، ص 377.

[2] **https://www.iasj.net/iasj?**func=article&aId=103154 (بوطورة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف وصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية). (2020/08/25...13:36).

[3] http://repository.sustech.edu/handle/123456789/19812 (عثمان محمد مضوي، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي**، مذكرة بكالوريس).(2020/08/25.....13:52).

المبحث الثاني: الدراســـــات السابقـــــــــــــة.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى الدراسات السابقة التي كانت في نفس سياق موضوعنا وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول سوف نتناول فيه الدراسات العربية والثاني نتناول في الدراسات الاجنبية وفي الأخير سوف نتطرق إلى أهمية هذه الدراسة عن سابقاتها.

المطلب الأول: الدراسات العربية.

سوف نستعرض في هذا المطلب الدراسات العربية التي لها علاقة بموضوعنا كالآتي:

1-دراسة سعيد يوسف حسن كلاب، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي –دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة-، رسالة ماجيستر، 2004:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، ومدى استكمال مقوماتها الإدارية والمالية الأساسية، ومستوى تطبيق ما توفر من هذه المقومات، مقارنة مع النظام المتكامل والفعال للرقابة الداخلية .كما استهدف بيان أهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام وحسن استغلاله وتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاية الإنتاجية بوزارات السلطة الفلسطينية. إضافة إلى التعرف على جوانب الخلل والقصور في الرقابة الداخلية وآثارها السلبية من تسيب مالي وإداري، وتضخم وظيفي، وضعف الأداء العام، وغيرها، وتحديد الأسباب والمعوقات الرئيسية التي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية جيدة بوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد ركز البحث على استطلاع رأي الموظفين الرقابيين العاملين بدوائر الرقابة الداخلية بوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة باعتبارهم أكثر الفئات الوظيفية تماسا مع هذا الواقع، وقد تم ذلك من خلال تطوير استبانة لهذا الغرض .كما تم الاستعانة بالأبحاث والدراسات والتقارير الرسمية والصحفية والمقابلات الشخصية لتأكيد نتائج البحث. وقد توصل البحث إلى وجود ضعف في توفر ومستوى تطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية بوزارات السلطة الفلسطينية وهو ما انعكس في ضعف نظم الرقابة الداخلية عن تحقيق الأهداف المنوطة بها، وتفشي الظواهر السلبية من تسيب مالي إداري، وتضخم وظيفي، وسوء الإدارة، وضعف الأداء لعام، وغياب الشفافية والمساءلة. كما بينت الدارسة وجود أسباب ومعوقات جوهرية أخرى ساهمت في ضعف تطبيق وتطوير نظم الرقابة الداخلية بوزارات السلطة الفلسطينية. وقد أظهرت الدارسة وجود علاقة معنوية طردية بين مستوى توفر وتطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وبين درجة تحقيق الأهداف العامة لوزارات السلطة، كذلك أثبتت الدارسة وجود علاقة معنوية عكسية بين مستوى توفر وتطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وبين وجود وتفشي الظواهر السلبية من تسيب مالي وإداري وسوء الإدارة وضعف الأداء وغيرها. وفي الأخير خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات التي من

شأنها تقوية وتدعم نظم الرقابة الداخلية بوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بما يمكنها من تحقيق الأهداف المنوطة بها بأقصى كفاءة ممكنة.

2-دراسة سليمان سند السبوع، أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار coso على أهداف الرقابة – حالة الشركات الصناعية الأردنية– مقالة منشورة، 2011 :

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ومعرفة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة، كما استهدفت أيضا إختبار أثر عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة، وقد أشارت نتائج الدراسة بشكل عام، من خلال اختبار t-test للعينة الواحدة، إلى فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، فيما اظهر تحليل الانحدار المتعدد وجود أثر هام لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة مع وجود بعض الاستثناءات. وقد تضمنت الدراسة عددًا من التوصيات كان أهمها الاهتمام بمراقبة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إجراء التقييمات المستمرة لتلك الأنظمة بما يسهم في زيادة فاعليتها وكفاءتها.

3-دراسة عبد السلام خميس بدوي، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار coso على تحقيق أهداف الرقابة، رسالة ماجيستر، 2011:

هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على أثر عناصر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار coso على تحقيق أهداف الرقابة في المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، ومن ثم التعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في هذه المنظمات. ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة مكونة من (99) منظمة أهلية في قطاع غزة تعمل في مجالات تنموية وإجتماعية مختلفة، حيث تم توزيع (99) استبانة على عينة الدراسة وتم استرداد (80) استبانة منها أي ما نسبته (80%)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي أسلوب الحصر الشامل.

وقد أظهرت الدراسة وجود اهتمام كبير من قبل المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة بأنظمة الرقابة الداخلية، كما تبين أن المنظمات الأهلية تنظر بدرجات إيجابية متفاوتة لأهمية عناصر نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة والمتمثلة في تحقيق فعالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، ومصداقية التقارير المالية، وتعزيز الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية، وكان متغير البيئة الرقابية الأكثر دلالة وتأثيراً في تحقيق تلك الأهداف ويليه متغير تقدير المخاطر ثم متغير الأنشطة الرقابية ثم متغير المعلومات والاتصالات وكان متغير المراقبة الأقل من حيث التأثير، وبشكل عام يوجد أثر هام لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة. وقد تضمنت الدراسة عددا من التوصيات كان من أهمها ضرورة تبني المنظمات الأهلية الفلسطينية لنظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار coso والاهتمام بتطبيق عناصره الخمسة بفاعلية ومتابعة التطورات التي يتم استحداثها على أنظمة الرقابة الداخلية مستقبلا وكذلك الاهتمام بمراقبة هذه الأنظمة من خلال إجراء التقييمات المستمرة بما يساهم في زيادة فاعليتها وكفاءتها، أيضا ضرورة إلزام المنظمات الأهلية بتدقيق حساباتها بواسطة مدققي حسابات معتمدين من قبل وزارة الداخلية.

4–دراسة ليندة دواس، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماجيستر، 2012:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وأهم الأسس التي يعتمدها في أداء مهامه الموكلة إليه وأيضا دراسة أهم معايير المراجعة الدولية التي تخص الرقابة الداخلية في القطاع البنكي وما يتضمنه من إرشادات وتعليمات تمس صلب العمل الرقابي في القطاع البنكي، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها قصر فترة التدقيق، فعلى سبيل المثال يطلب من المراقب الداخلي في البنك الوطني الجزائري مراجعة كافة أعمال البنك التي تمت خلال عام كامل بفترة وجيزة جدا وهي أسبوع، وأيضا يبين تقييم القطاع البنكي الجزائري من زاوية فعالية التنظيم الرقابي والتسيير البنكي له ومدى ملائمتها للمعايير الدولية، نقصا من جوانب الالتزام بتطبيق المعايير العالمية للرقابة الداخلية الفعالة يعكس أيضا ضعفا في مستوى قياس وتسيير المخاطر بالبنوك، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على مقدورية هذه الأخيرة في إحتساب المتطلبات الرأسمالية الجديدة التي نصت عليها هذه المعايير والتي تأخذ بعين الإعتبار، إلى جانب مخاطر الائتمان والسوق نوعا آخر من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية، وقدمت الدراسة بعض المقترحات من بينها أن أنظمة الرقابة الداخلية تسترشد بمعايير المراجعة الدولية في أثناء قيامها بعملها، لذلك لا بد من دعمها كي تتوسع في هذا المجال وذلك ضمان لحسن سير أدائها، وأيضا أن نظام الرقابة الداخلية الفعال المقترن بمعايير المراجعة الدولية يفيد المراجع في أغراض التخطيط والرقابة لكافة مراحل عملية المراجعة لذلك يجب على المراجع أن يراعي مدى إلتزام نظام الرقابة الداخلية بهذه المعايير في أثناء قيامه بتأدية مهامه.

5–دراسة عفان نفيسة، أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة–ورقلة، مذكرة ماستر، 2013:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية الفعال في البنوك وإمكانية توضيح دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الأداء الجيد للمؤسسات المصرفية، من خلال دراسة أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء بنك الجزائر الخارجي، ونظرا لطبيعة هذا الموضوع فقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التجريبي بغرض معرفة نظام الرقابة الداخلية ببنك الجزائر الخارجي وما مدى تأثيره على أداء البنك، كما استخدم في الدراسة الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة. ومن خلال دراسة الطالبة عفاف نفيسة نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية بالبنك غير كفء وذلك لعدم تطبيقه لإجراءات هذا النظام بدقة مما أدى إلى تراجع البنك في أداءه.

6-دراسة برابح بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية – دراسة عينة من المراجعين الداخلين-، مذكرة ماجيستر، 2015:

يهدف هذا البحث إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع " كتب، مجلات، مواقع انترنيت وغيرها " واستبيان موجه للمراجعين الداخليين والمسؤولين عن عملية المراجعة الداخلية في بعض هذه المؤسسات من أجل تحديد درجة تأثير كل من مهام المراجع الداخلي ومبادئه المهنية على تحسين هذا النظام، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الطالب هو أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بمهامها المراجع الداخلي، وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة :المحاسبية، المالية، التشغيلية والإدارية، للكشف عن نقاط الضعف فيها، تنبيه الإدارة بما قد تواجهه من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك، كما يرتكز نشاط المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر والتي يتحدد على أساسها درجة تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العناصر استقلالية المراجع الداخلي، خبرة المراجع الداخلي ومتابعة المراجع الداخلي لنتائجه المبلغ عنها.

7-دراسة جدي سمراء، دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، 2017:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية في تحسين مصداقية المخرجات المحاسبية، حيث تم الوقوف على أهم الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالرقابة الداخلية والمخرجات المحاسبية، إلى جانب استطلاع أراء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن ما إذا كان لنظام الرقابة الداخلية دور في تحسين مصداقية مخرجاتها المحاسبية.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة التي تربط الرقابة الداخلية بالمخرجات المحاسبية تتمثل في الهدف الذي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقه والمتمثل في تحقيق مصداقية التقارير المالية، وأن وجود نظام رقابة فعال داخل المؤسسة الاقتصادية سيؤدي إلى الوثوق في مخرجاتها المحاسبية، وبالتالي سيساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات صائبة، بالإضافة إلى وجود نقص في التشريعات المحلية المتعلقة بالرقابة الداخلية مقابل تصاعد الاهتمام الدولي في هذا المجال، وعلى الرغم من عدم إلزامية تطبيق نماذج خاصة بالرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلا أن ملامح نموذج COSO للرقابة الداخلية تبدو موجودة وأن الوعي بأهمية وجود نظام رقابي فعال بالمؤسسة متوفر.

8-دراسة دواجي عويشة، دور الرقابة الداخلية في ترقية أداء البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة مستغانم"، مذكرة ماستر، 2018:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية في تحسين الأداء البنوك، وذلك من خلال التعرف على مفهوم نظام رقابة الداخلية ومكونات ووسائله بالإضافة إلى الإجراءات، ومن ثم مدى مساهمته في تحسين الأداء.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام رقابة داخلية يساهم في تحقيق الأهداف التي تصول إليها المؤسسة والذي بدوره يبرز المستوى الجيد للأداء البنوك.

9-دراسة نريمان طاهرة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرفع من الكفاءة التشغيلية للبنوك الجزائرية دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري(BNA)، مذكرة ماستر، 2019:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور نظام الرقابة الداخلية في الرفع من الكفاءة التشغيلية للبنوك الجزائرية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتشكيل خلفية علمية جيدة تفيد اثراء الموضوع، وذلك بتوضيح الجوانب النظرية والاحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والكفاءة التشغيلية، والعلاقة بينهما مع الاطلاع على الدراسات السابقة، كما تم تحليل نسب الربحية التي حققها البنك محل الدراسة في الفترة ما بين 2013-2017، والاستبانة التي تم توزيعها كجانب من الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من 35 مستجوب بين مدراء تنفيذيين ونوابهم، رؤساء مصالح ونوابهم وموظفين بمجال الرقابة والتدقيق الداخلي، واستخدم الباحث جملة من الأساليب الإحصائية والرياضية في تحليل البيانات بالإضافة إلى برنامج (SPSS v20) ومعالج البيانات Excel.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: توفر البنك الوطني الجزائري على مستوى عالي من مجمل مكونات عناصر الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والمتابعة) ساهم في تحقيق فعالية هذا النظام وهذا بدروه ساهم في الرفع من الكفاءة التشغيلية للبنك.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوعنا كالآتي:

1-دراسة Caplan Dennis، الرقابة الداخلية وإدارة كشف الإحتيال، رسالة ماجيستر، 1999:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تقرير المدقق للتأكيد والكشف عن الاحتيال والغش، عندما يختار المدير نوعية إجراءات الرقابة الداخلية لتحقيق دوافعه إلى إصدارات كاذبة أو مزيفة، لقد عمد الباحث إلى توسيع أدبيات المحاسبة الإستراتيجية بأن يترك المدير يختار كلا من الأدبيات المتعلقة بالغش، وكذلك الإختيار الذي يؤثر على معدل الأخطاء في التدقيق، ولتحقيق الإنسجام مع الأدبيات المهنية للمحاسبة فقد افترض الباحث أن المديرين يمكنهم أن يرتكبو

أعمال الغش بتجاوزهم الإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية، وأن المدققين الذين يعملون ضمن الحدود التي تنسجم معهم، لا يستطيعون التمييز بين الخطأ والغش في (GAAP) المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما كثيرا من الأحيان، وأتخذت الدراسة نموذجا لعدد من الشركات الكبرى في أمريكا، حيث جمع بياناته عن طريق الاستبانات الموزعة على المديرين والمديرين الماليين.

وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن كثيرا من المديرين الذين توجد لديهم دوافع قوية لإرتكاب الغش يميلون إلى أن تكون الرقابة الداخلية ضعيفة، ولهذا فإن وجود إجراءات رقابية ضعيفة هو مؤشر قوي على وجود مخاطر الغش والخطأ المتعمد، وأن المدققين لديهم دوافع كبيرة لكي يقدمو توصيات بشأن الرقابة الداخلية التي تضبط جميع الإجراءات حتى مع توفر الرغبة لدى المديرين في تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية، وأن المدققين يبذلون جهدا أكبر في التحقق من وجود الغش في القوائم المالية عندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيفا.

وكانت أهم توصيات الدراسة ضرورة تصميم نظام رقابي قوي حتى لا يسمح للمديرين بإرتكاب الغش والإحتيال، وضرورة قيام مدقق الحسابات بتقييم الرقابة الداخلية والتحقق من مصداقية القوائم المالية وإمكانية الإعتماد عليها.

2-دراسة Page and Spire، إدارة المخاطر في تجديد الرقابة الداخلية عن طريق متغيرات المراجعة الداخلي، رسالة ماجيستر، 2006:

تناولت هذه الدراسة طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في انجلترا، مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم الرئيسي، وأستعرضت التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي البذي يوفر الفرصة.

وكانت نتائج الدراسة أن كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالإمكان التقليل من المخاطر التي تواجه المشروع، وأن التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الإهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتحليل التقارير المالية الصادة منه لمواجهة وإدارة المخاطر، ومن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة الإهتمام بقسم التدقيق الداخلي وإعطائه درجة مناسبة من الإستقلالية وكذلك ضرورة إلتزام المدقق الداخلي بأداء معايير الممارسات المهنية للتدقيق.

3-دراسة Hollis، 2008، تأثير أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية وفق قانون ساربينز أوكسلى على مخاطر المنشأة وتكلفة حقوق الملكية، رسالة ماجيستر:

هدفت الدراسة إلى تناول مدى الفائدة التي تعود على الشركات الأمريكية من الالتزام بأحكام قانون ساربينز أوكسلى فيما يتعلق بالأساليب الخاصة بالرقابة الداخلية حيث أن ذلك يعمل على تخفيض مخاطر المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية للمحافظة على التركيبة الهيكلية لرأس المال وحقوق المساهمين والسعي وراء عدم تعرض أسهم الشركة للاهتزاز في السوق المالي، كما قامت الدراسة بإجراء اختبار لتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة وفق هذا القانون للكشف عن مواطن القصور فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن الأساليب الهيكلية للرقابة الداخلية وفق قانون ساربينز -أوكسلى تؤثر على قوة أسهم الشركة بالإيجاب وتخفض خطر تكلفة رأس المال.

وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة الالتزام بأساليب الرقابة الداخلية وفق قانون ساربينز أوكسلى، وضرورة متابعة وتقييم نظم الرقابة وسد ثغرات الضعف والقصور بشكل مستمر.

4-دراسة Olatunji، 2009، تأثير نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي في نيجيريا، دراسة حالة مصرف WEMA ، رسالة ماجيستر:

هدفت الدراسة إلى التحقق من أن فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية هو المقياس الأفضل لمراقبة ومنع إكتشاف الغش، ولا سيما في القطاع المصرفي، وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الإعتماد على الإستبيان لجمع البيانات.

أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن وظائف منع الغش والكشف عنها ومراقبتها متشابكة، كما يعمل الثلاثة معا للقضاء على إتجاهات الغش والإحتيال، والرقابة الداخلية هي ذات أهمية كبيرة في الكشف عن التزوير ومنعه في القطاع المصرفي في نجيريا.

وأهم ما أوصت به الدراسة أن تشابك وظائف الكشف عن الغش ووقايته ومكافحته ويجب العمل بالثلاثة معا للقضاء على الغش والإحتيال، وضرورة إتباع طرق الوقاية والعلاج والتحقق كتدابير لمكافحة الإحتيال في القطاع المصرفي.

ركزت هذه الدراسة على أن نظام الرقابة الداخلية في المصارف يتركز على منع الغش وإكتشافه.

المطلب الثالث: ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها:

تطرقت الدراسات السابقة إلى تحليل مفهوم وواقع نظام الرقابة الداخلية سواء في البنوك أو المؤسسات الإقتصادية الأخرى، وتناولت دراسات أخرى هيكل الرقابة الداخلية وأثرها على أداء المؤسسات ومدى كفاءتها وفعاليتها وإلتزامها بالمعايير الدولية وأيضا تناولت جانب آخر من دور نظام الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر وكشف الإحتيالات والغش والتجاوزات المالية وغيرها، وكان أغلب تركيز الدراسات حول انعكاس نظام الرقابة الداخلية على المخاطر بصفة عامة دون تخصصها في نوع معين من المخاطر، وأغلب نتائج الدراسات السابقة تركزت بالايجاب على تطبيق الاطار المتكامل للرقابة الداخلية لما له من انعكاسات ايجابية على دور البنك عمله.

ومن خلال دراستنا هذه سوف نتطرق إلى نظام الرقابة الداخلية الاطار المتكامل COSO والذي لديه دور فعال في تحقيق نظام رقابة جيد وفعال في البنك ويساعد في الرفع من كفاءة البنوك وأيضا تطرقنا الى جانب مخاطر الائتمان في البنوك ومن خلال هذا البحث سوف نسلط الضوء على دور نظام الرقابة الداخلية على المخاطر الائتمانية وذلك وفقا لإطار COSO وهذا الجزء من الدراسة لم تتطرق له الدراسات السابقة، وهذا الأمر يؤدي بنا إلى دراسة واقعها في البنوك التجارية الجزائرية ومدى فاعليتها في الوسط البنكي ودورها في رفع الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية.

خلاصـــــة الفصـــــــل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية يعد من أهم الوظائف الأساسية والفعالة في البنوك وغيرها من المؤسسات الأخرى، لأنها تعد عملية فحص وإختبار وتقييم للتأكد من سلامة الإجراءات والتقارير المالية وغيرها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المسطرة، ويعد نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بمثابة الأداة الكاشفة للمخاطر المالية التي قد تقع فيها البنوك وتؤدي بها إلى الإنهيار، فالهدف الأساسي للرقابة الداخلية هو التقليل من هذه المخاطر وتجنبها للحفاظ على سمعة البنك وهيكله المالي.

ولتجنب هذه المخاطر يجب على البنوك وضع جهاز رقابي فعال من خلال اتباع الإجراءات التي وضعتها لجنة COSO الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، وبهذا يصبح لدى البنك أداة أو جهاز حماية يقيه من المخاطر المالية التي من الممكن أن يتعرض لها خلال نشاطه ويمكنه أيضا من تحقيق كفاءة تشغيلية ومكانة إقتصادية جيدة في الجهاز المصرفي.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي والدراسة الميدانية.

تمهيـــــد الفصل:

من أجل الوصول إلى هدفنا من هذه الدراسة وهو معرفة دور نظام الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وبعد تقديمنا للجانب النظري للدراسة والذي تناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وفقا لمقررات COSO وأيضا عرضنا لأهم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية لنظام الرقابة الداخلية من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة متليلي– ووكالة غرداية وذلك من أجل تحليل ومناقشة النتائج والمعطيات التي يمكن الحصول عليها، وسيتم هذا من خلال مبحثين: المبحث الأول سوف نستعرض فيه متغيرات الدراسة، والمبحث الثاني سوف نقوم فيه بمناقشة النتائج المتحصل عليها من دراستنا لمتغيرات الدراسة.

المبحـــث الأول: دراســـــة المتغيرات.

من خلال هذا المبحث سوف نعرف مجتمع الدراسة ونستعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال مطلبين، الأول يتضمن مجتمع الدراسة وطريقة الدراسة، والثاني يتضمن الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة.

يتضمن هذا المطلب الطريقة والمنهجية المتبعة في إعداد دراستنا والتعريف بمجتمع الدراسة بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

الفرع الأول: مجال ومتغيرات الدراسة.

في هذا الفرع سوف نتطرق إلى مجال دراستنا وإلى المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

أولا–مجال الدراسة: يمكن التطرق اليه من خلال المجال المكاني والمجال الزماني.

1 – المجال المكاني للدراسة:

***البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي 296.**

سوف نتطرق إلى التعريف بالمجال المكاني لدراستنا والمتمثل في البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي 296 كالآتي:

–نشأة وتعريف وكالة متليلي 296:

تعد وكالة متليلي من الفروع الأساسية للبنك الوطني الجزائري، لأنه يمكن إعتبارها هيكلا مصغرا لهذا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك، وتعد وكالة متليلي محل الدراسة فرعا تابعا للمديرية الجهوية في ولاية ورقلة.

نشأت وكالة متليلي سنة 1977 تضم حاليا 13 موظف ورقمها في التقسيم البنكي 269، وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات الأخرى إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري BNA والعمل على سياسة التمركز التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

–الهيكل التنظيمي للوكالة ومهام كل مصلحة:

*** الهيكل التنظيمي:**

يترأس وكالة متليلي كغيرها من الوكالات، المدير الذي يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو الذي يتخذ القرارات اللازمة والصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة، ويساعده في ذلك

نائبه المكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين عمليات الإستغلال، كما تضم الوكالة خمسة مصالح أساسية وهي: 1مصلحة أمانة التعهدات، 2 مصلحة الصندوق، 3 مصلحة التجارة الخارجية، و 4 مصلحة ترقية الزبائن، 5 مصلحة دراسة وتحليل الأخطار، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة متليلي BNA:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لوكالة متليلي BNA.

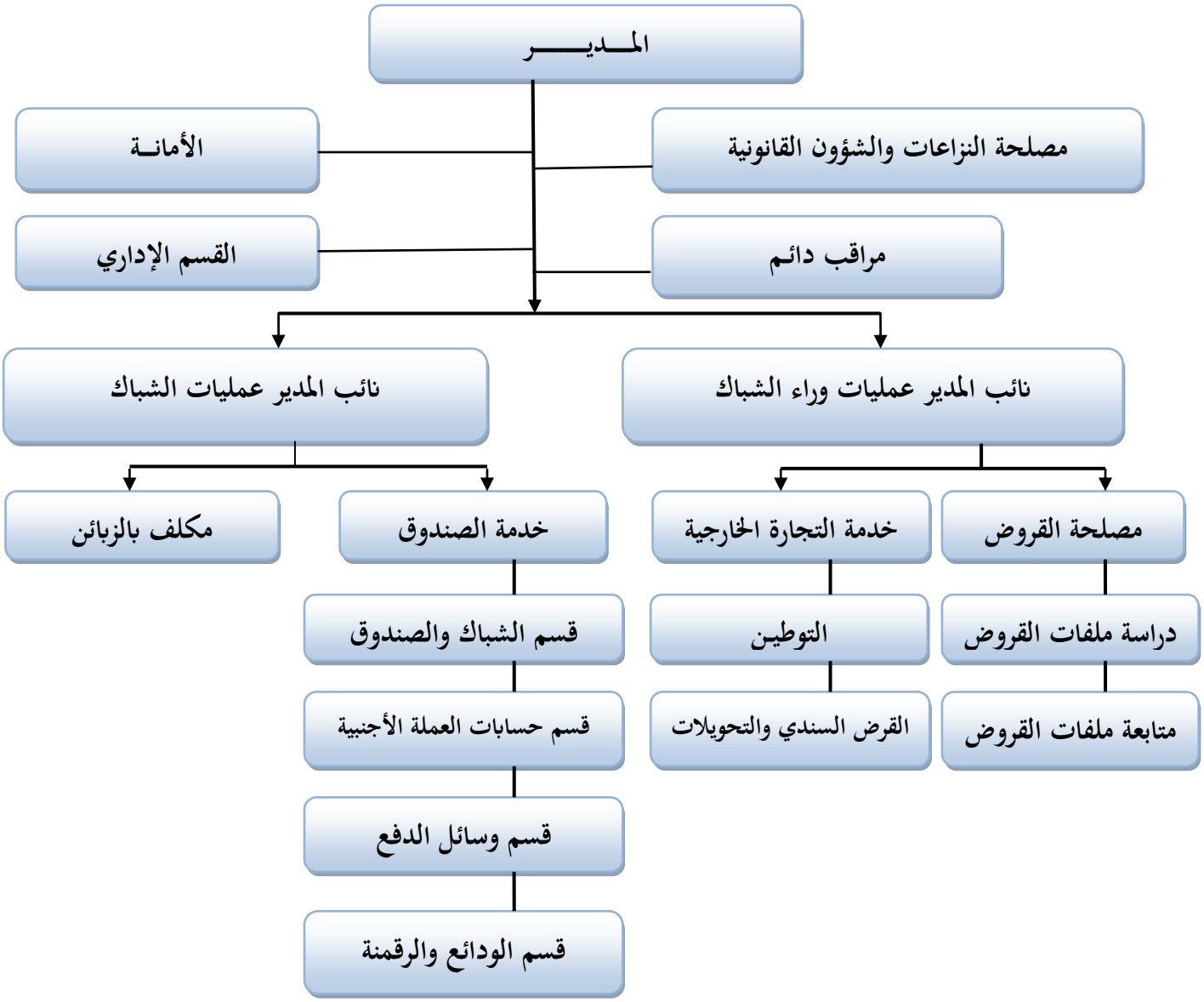

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصريحات مدير وكالة متليلي.

*** مهام المصالح.**

أ-مصلحة الصندوق:

تعتبر مصلحة أنشطة الصندوق من أهم الأنشطة، لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة والبنك والعملاء وتضم خمسة أقسام هي:

–قسم الشبابيك: يتكفل هذا القسم بإستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وأهم العمليات التي تتم على مستوى هذا القسم هي:

-إيداع وسحب النقود.

-إستخراج الشيك البنكي.

-إستلام وتحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو بغير الوكالة.

–قسم التحويل: يتكفل هذا القسم بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لفائدة حسابات أخرى، وتنقسم التحويلات حسب جهة التحويل إلى ثلاثة أنواع:

*التحويل داخل الوكالة: إذا كانت عملية التحويل داخل نفس الوكالة من حساب عميل لآخر فإن البنك هنا لا يفرض أي عمولة.

*التحويل خارج الوكالة: معناه التحويل إلى وكالة أخرى للبنك الوطني الجزائري هنا يفرض البنك عمولة نسبية مقابل التحويل.

*التحويل خارج البنك: معناه أن المحول ليس عميل لدى البنك الوطني الجزائري وهنا أيضا يفرض البنك عمولة مقابل التحويل، وتتم عملية التحويل من خلال وثيقة إثبات ضرورية بحدوث أمر التحويل تحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمحول والمحول له.

–قسم عمليات الاستقبال: يقوم هذا القسم بإستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة والقيم الموضوعة في صندوقها.

–قسم التغطية والمقاصة: هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنك الأخرى، ويقوم هذا القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية الغير مدفوعة.

–قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضعية الحسابات: يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام والتأكد من دقة البيانات المسجلة وإصلاح الأخطاء إن وجدت.

ب–مصلحة دراسة وتحليلي الأخطار: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث تقوم بدراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة والدقيقة للمشروع، تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات.

وتأخذ بالمقابل الضمانات التي تم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان إسترداد القرض كاملا مع قيمة الفوائد إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة.

ج–مصلحة أمانة التعهدات: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات سواء كانت فتح، غلق، تغيير، إعتراضات، مصادر موثقة ... إلخ.

كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مديرية شبكة الإستغلال وتسهر على متابعة القروض الممنوحة وإنجاز العمليات المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عمليات المحفظة التجارية والمالية.

د–مصلحة ترقية الزبائن: تقوم هذه المصلحة بدراسة السوق ومحيط البنك والإطلاع على كل جديد ومحاولة جلب أكبر عدد من الزبائن ويبرز عمل هذه المصلحة كلما تعددت نشاطاتها واتسعت دائرة إختصاصها.

هـ–مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية (الإعتماد المستندي) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية من بيع وشراء للعملة أو على شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

–أهمية الوكالة في المنطقة:

سنوق بالتطرق إلى معرفة أهمية الوكالة في المنطقة وذلك من خلال إبراز أهمية موقعها الجغرافي وأهم الخدمات التي تقدمها الوكالة كالتالي:

*** الموقع الجغرافي للوكالة:**

يعد الموقع الجغرافي للوكالة دور هام في تنمية المنطقة، ذلك أن خدماتها تمتد إلى خمس بلديات والمتمثلة في بلدية متليلي، بلدية زلفانة، بلدية سبسب، بلدية المنصورة، بلدية حاسي الفحل، مما يزيد الحصة السوقية للوكالة لترويج منتجاتها وكذلك نشر الوعي المصرفي من خلال غرس فكرة التعامل مع المصارف والإستفادة من جميع المنتجات المقدمة من طرف الوكالة، فهذه المناطق تعتبر في نظر الوكالة فرص لابد من إستغلالها الأمر الذي نتج عنه إستقطاب عدد كبير من الزبائن، الشيء الذي أدى إلى ظهور حركية كبيرة في الأموال والأشخاص، معناه المساهمة في دفع عجلة التنمية بهذه المناطق.

*** الخدمات المقدمة من طرف الوكالة:**

للوكالة دور مهم في تنشيط المعاملات التجارية وتمويل المشاريع في البلديات التي سبق ذكرها، وذلك من خلال منح القروض الإستثمارية وتشجيع الأنشطة الإقتصادية وخاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة القروض المدعمة حيث مولت الوكالة حتى سنة 2017 ما يلي:

-في إطار ANSEJ مولت الوكالة 327 مشروع بمبلغ يفوق 500 مليون دينار جزائري.

-في إطار CNAC مولت الوكالة 127 مشروع بمبلغ يفوق 220 مليون دينار جزائري.

-في إطار ANGEM مولت الوكالة 98 مشروع بمبلغ يفوق 68 مليون دينار جزائري.

-بالإضافة إلى خدمات المرافقة والإستشارة للمشاريع الممولة، كتقديم كفالات الصفقات العمومية حيث وصل عدد الكفالات الممنوحة من سنة 2013 إلى سنة 2017 حوالي 1100 كفالة.

كما تقدم الوكالة خدمات تمكن من تسهيل الولوج إلى المنتجات المتاحة كفتح حساب وخدمات الرقمنة والتي تشمل بطاقات الائتمان، الدفع الإلكتروني، خدمات البنك الإلكتروني، ...إلخ.

-في سنة 2017 بلغ عدد البطاقات التي وزعتها الوكالة إلى 1500 بطاقة.

-بلغ عدد المشتركين في الدفع الإلكتروني حوالي 140 زبون ويعود سبب إنخفاض المشتركين إلى نقص الوعي المصرفي خصوصا في هذه الخدمة لكونها حديثة حيث أطلقت سنة 2016.

-بلغ عدد المشتركين في البنك الإلكتروني حوالي 70 مشتركا ويعود سبب إنخفاض المشتركين إلى حداثة الخدمة حيث أطلقت سنة 2017.

أما بالنسبة للتجار فقد أبرمت الوكالة حوالي 20 عقدا فيما يخص جهاز الدفع النهائي الإلكتروني TBE منها جهاز واحد ساري المفعول في أحد المحلات التجارية.

أما بخصوص دفتر التوفير بدون فوائد ودفتر التوفير المستقبلي فقد حظيا بقبول عام من طرف زبائن المنطقة حيث بلغ عدد حسابات دفتر التوفير حوالي 2400 حساب، أما بخصوص دفتر التوفير المستقبلي الخاص بالقصر فقد بلغ عدد الحسابات حوالي 30 حساب وهذا لأن الخدمة حديثة النشأة في سنة 2016.

بالنسبة لمساهمات الوكالة في الجانب البشري فهي توظف 9 موظفين بنكيين، بالإضافة إلى 4 أعوان في أعمال الشبه بنكية، وتهدف الوكالة إلى الرفع من عدد الموظفين تطبيقا للسياسة العامة للبنك.

كما تساهم الوكالة في التأطير الأكاديمي من خلال مساعدة الطلبة الجامعيين في إعداد البحوث وتقارير التربص ومذكرات التخرج وتقديم جميع التسهيلات من قوائم مالية وإحصائيات وغيرها.

***البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية:**

نشأت وكالة غرداية سنة 1965 وتضم حاليا 23 عاملا ورقمها في التقسيم البنكي هو 710، وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه، وكذا العمل على تنفيذ سياسة التوقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

–الهيكل التنظيمي للوكالة:

يرأس البنك الوطني الجزائري –وكالة غرداية– كأي بنك آخر مدير، يعد المسؤول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة، ويساعده في ذلك نائب له مكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال.

كما تضم هذه الوكالة ستة مصالح أساسية وهي:

1. مصلحة أمانة التعهدات: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح، تغيير، غلق، اعتراضات، مصادرة موقوفة .... الخ) كما تجمع ضمانات القروض لترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال، ويسهر على متابعة القروض الممنوحة وإنجاز العملية المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية.

2. مصلحة الصندوق: تعتبر أنشط مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة والعملاء، ومن مهامها عملية السحب والإيداع، وتقديم دفتر الشيكات، كذلك قيام بعمليات التحويل، ناهيك عن الاكتتاب والتجديد في سندات الصندوق، وتحتوي هذه المصلحة على:

- ✓ رئيس مصلحة الصندوق؛
- ✓ رئيس القسم؛
- ✓ عامل في شباك الإيداع؛
- ✓ عامل في شباك السحب؛
- ✓ أمين صندوق الإيداع؛
- ✓ أمين الحوالات؛
- ✓ وكيل المقاصة؛
- ✓ تسليم الشيكات إلى الزبائن.

3. مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من ناحية المالية (الاعتماد المستندي)، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سوء في صور النقدية أو بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات إضافية إلى إعداد المحاسبة المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو التهريب.

4. مصلحة ترقية التجارة: تقوم بدراسة السوق من محيط البنك والاطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب أكبر عدد من الزبائن، ويبرز نشاط هذه المصلحة في تعدد نشاطاتها واتساع دائرة اختصاصها.

5. **مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث تقوم بدراسة طلبات القرض، وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سوى كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعاملات، وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس المركز المالي وثقة الزبون لضمان استرداد القروض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة.

6. مصلحة القروض: ومن مهامها:

- ✓ القيام بجمع الموارد اللازمة للبنك والسهر على تحقيق الأهداف المسطرة؛
- ✓ دراسة الوضعية المالية للعملاء؛
- ✓ إعداد طلبات القروض؛
- ✓ إعداد إحصائيات سداسية وفصلية حول موارد الاستخدامات.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لفرع بنك الوطني الخارجي المتواجد بغرداية:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية.

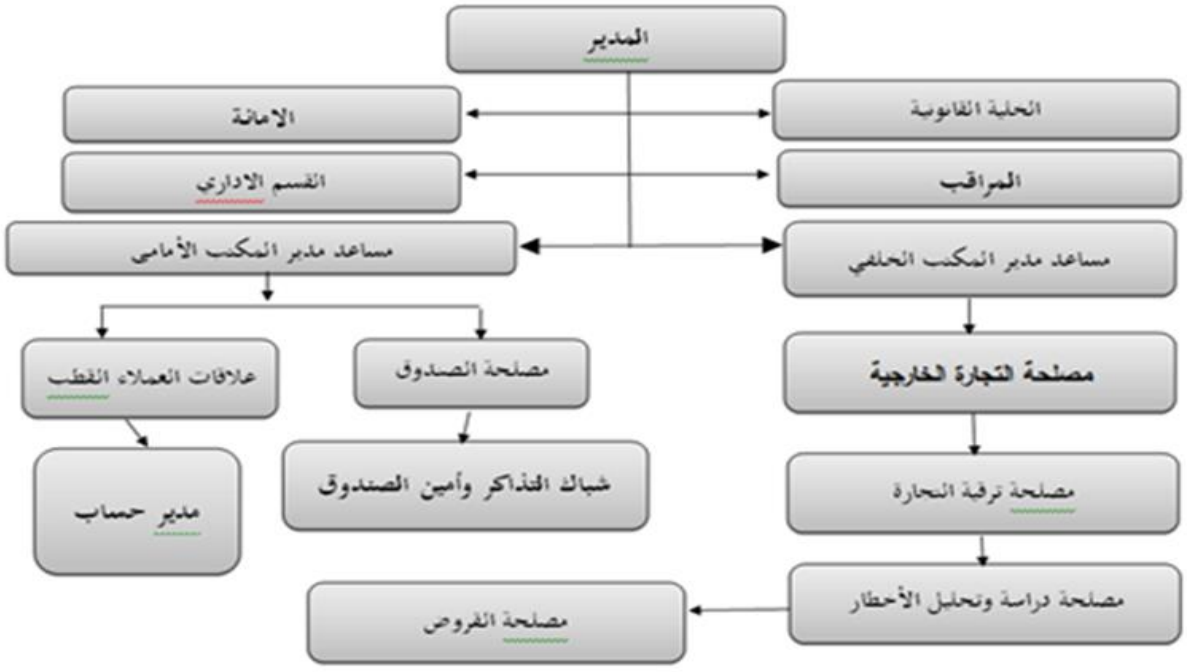

المصدر: وثائق من البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية.

2-المجال الزماني: تم الإعتماد في دراستنا على نموذج الاستبيان من أجل جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بدراستنا وقمنا بالاتصال بالبنك الوطني الجزائري وكالة متليلي وأيضا الاستعانة بالبنك الوطني الجزائري أحد وكالات غرداية من أجل الحصول على أراء العينة حول موضوعنا وتم توزيع إستمارات الاستبيان (50 استمارة استبيان) بتاريخ 2020/06/05 وقمنا بإسترجاعها (40 استمارة استبيان) بتاريخ 2020/08/11.

ثانيا-متغيرات الدراسة: يتضمن موضوع الدراسة المتمثل في دور نظام الرقابة وفق لجنة COSO على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية متغيرين أساسيين هما:

- ✓ المتغير المستقل: نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والمتابعة).
- ✓ المتغير التابع: والمتمثل في مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.
- ✓ العلاقة: دور نظام الرقابة الداخلية في مخاطر الائتمان.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المدراء التنفيذيين ، ورؤساء الأقسام والمصالح ، وجميع الموظفين بمجال الرقابة والتدقيق الداخلي للبنك الوطني الجزائري وكالة متليلي ووكالة غرداية.

الجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسبة المئوية لكل منها.

الجدول رقم 2: الاستبانات الموزعة والمسترجعة والقابلة للتحليل الإحصائي على عينة الدراسة

الاستبانة	الموزعة		المستردة		المستبعدة		الصافي المستخدم	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العينة	50	%100	40	%80	9	%18	31	%62

المصدر: من اعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم إسترجاع 40 استبانة أي بنسبة 80% من إجمالي الاستبانات الموزعة وهي نسبة جيدة للدراسة، وتم استبعاد 09 استبانات بسبب عدم الاجابة على جميع أسئلة الاستبانة وأيضا لعدم إجابة بعض المستخدمين بالطريقة الصحيحة.

ثانيا: المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

سنتطرق في هذا العنصر إلى خصائص أفراد العينة من حيث (الجنس، السن، الخبرة المهنية، المستوى العلمي، التخصص، امكان العمل)، والجداول التالية تبين خصائص وسمات أفراد العينة:

1-الجنس: توزيع العينة حسب الجنس.

الجدول رقم(3):

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	% 64.5
أنثى	11	%35.5
المجموع	31	% 100

الشكل رقم(8):

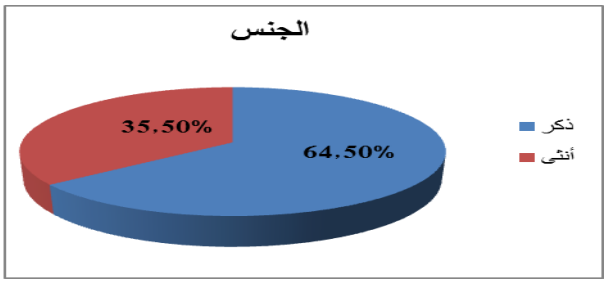

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS وExcel على (الملحق رقم 2)

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس، كان بنسبة **64.5 %** بالنسبة للذكور وهي أكثر فئة تكرارا، ثم تليها **35.5%** بالنسبة للإناث بفئة أقل تكرار.

2- السن: توزيع العينة حسب السن.

الجدول رقم(4):

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	%29
من 30-45 سنة	18	%58.1
أكثر من 45 سنة	4	%12.9
المجموع	31	%100

الشكل رقم(9):

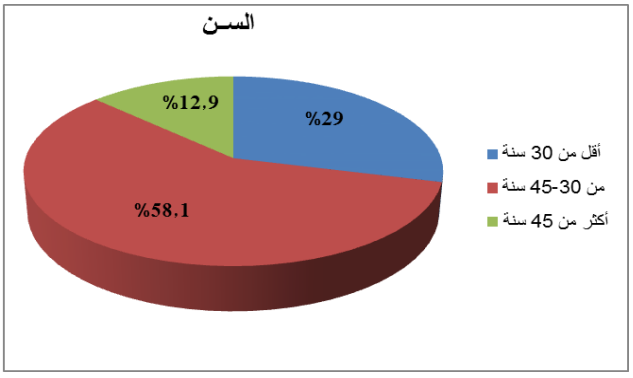

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS وExcel على (الملحق رقم 2)

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد العينة كان بنسبة **58.1%** بالنسبة لفئة السن من 30-45 سنة وهي أعلى نسبة وأكثر فئة تكرار، ثم تليها نسبة **29%** كانت لفئة السن أقل من 30 سنة، وآخر فئة بنسبة **12.9%** كانت لفئة السن أكثر من 45 سنة، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن أكثر فئة كان عندها تجاوب مع أداة الدراسة هي الفئة من 30 إلى 45 سنة.

3-الخبرة المهنية: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية.

الجدول رقم(5):

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	18	%58.1
من05-10سنوات	5	%16.1
أكثر من 10 سنوات	8	%25.8
المجموع	31	% 100

الشكل رقم(10):

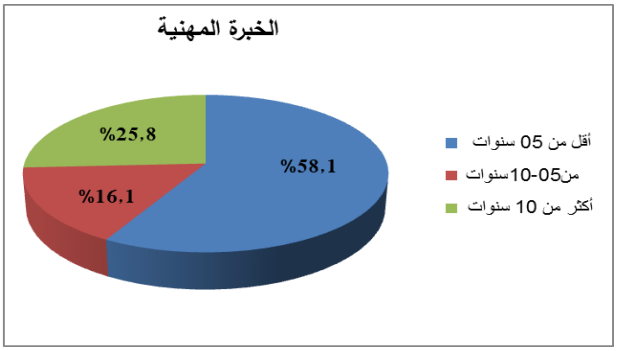

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS وExcel على (الملحق رقم 2)

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية بلغ **58.1%** بالنسبة للأفراد الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات هي أثر فئة تكرار، ثم تليها نسبة **25.8%** بالنسبة للأفراد الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، وفي الأخير نسبة **16.1%** كانت للأفراد الذين لدهم خبرة من 5 – 10 سنوات، وبهذا يمكن القول أن أكثر فئة كانت تجاوبا مع أداة الدراسة هي الفئة التي لها خبرة أقل من 5 سنوات.

4-المستوى العلمي: توزيع العينة حسب المستوى العلمي.

الجدول رقم(6):

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	13	%41.9
ليسانس	8	%25.8
ماستر	8	%25.8
أخرى	2	%6.5
المجموع	31	% 100

الشكل رقم(11):

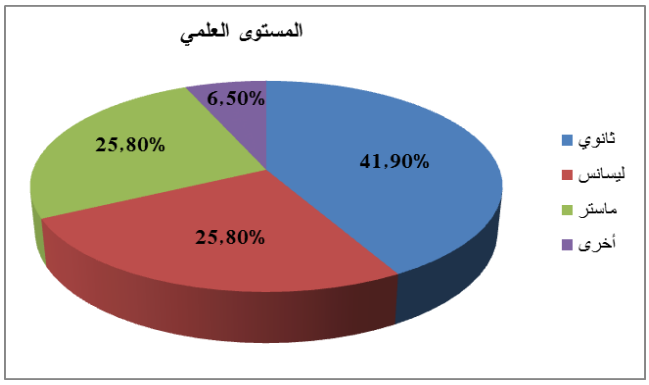

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS وExcel على (الملحق رقم 2)

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي بلغ **41.9%** بالنسبة لمستوى ثانوي وهي أعلى نسبة، ثم تليها بالتساوي نسبة **25.8%** بالنسبة لمستوى الليسانس والماستر، وآخر نسبة كانت **6.5%** بالنسبة للمستويات الأخرى، ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن أكثر أفراد العينة كانو من مستوى ثانوي أما بالنسبة لمستوى ليسانس وماستر فقد كان مجموعهما معا 51.6% ومن خلال هذه النسبة يمكن القول أغلب أفراد العينة هم خريجي جامعات وهذا الأمر يزيد من مصداقية إجابات العينة.

5-التخصص: توزيع العينة حسب التخصص.

الجدول رقم(7):

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	10	%32.3
نقدي وبنكي	1	%3.2
علوم مالية	4	%12.9
إدارة	3	%9.7
أخرى	13	%41.9
المجموع	31	% 100

الشكل رقم(12):

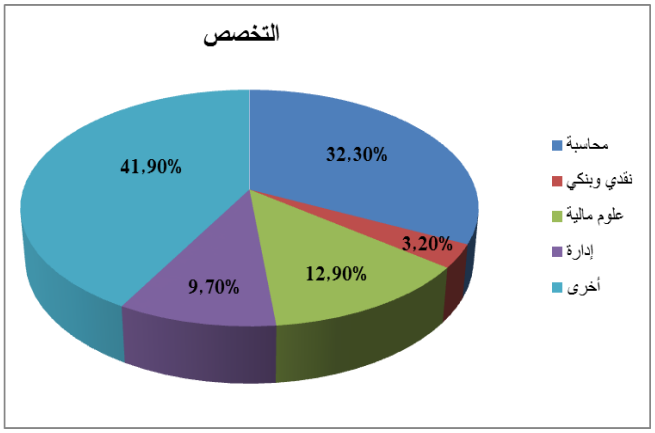

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS وExcel على (الملحق رقم 2)

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل اعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب التخصص بلغ **41.9%** بالنسبة للتخصصات الأخرى، ثم تليها نسبة **32.3%** بالنسبة لتخصص المحاسبة، ثم يليها بالترتيب **12.9%** و**9.7%** و**3.2%** بالنسبة لتخصص العلوم المالية والإدارة ونقدي وبنكي، ومن خلال هذه النسب يمكن القول أن أغلب أفراد العينة كانو من التخصصات الاخرى وتخصص المحاسبة وهذا ينعكس سلبا على مصداقية إجابات العينة.

6-مكان العمل: توزيع العينة حسب مكان العمل.

الجدول رقم(8):

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية
المديرية	00	%00
الوكالة	29	%93.5
مدير تنفيذي	1	%3.2
موظف بمجال الرقابة	1	%3.2
المجموع	31	% 100

الشكل رقم(13):

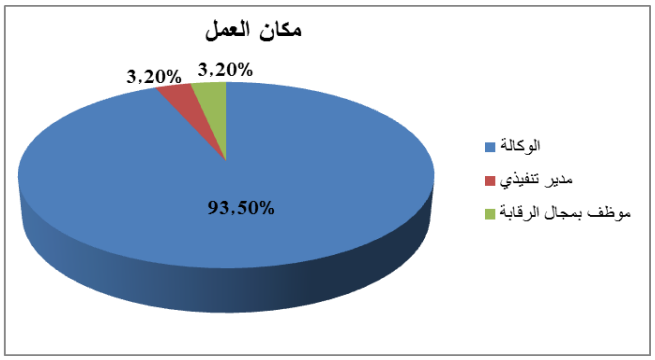

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS وExcel على (الملحق رقم 2)

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل بلغ **93.5%** بالنسبة للموظفين في الوكالة، ثم تليها نسبة **3.2%** لكل من المدراء التنفيذيين والعاملين بمجال الرقابة، في حين أننا لم نسجل أي فئة عاملة بالمديرية، وانطلاقا من هذه النسب يمكن القول أن أغلب أفراد العينة كانو موظفين بالوكالة وهذا بدوره يقلل أو ينعكس سلبا على مصداقية إجابات الموضوع.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى جميع الأدوات المستخدمة في عملية جمع وتحليل واختبار الفرضيات والتي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة بدءاً بعرض أداة الدراسة ومعرفة مدى صدقها وثباتها وصولا إلى البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

قمنا باستخدام الاستبيان كمصدر أساسي لجمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية.

–الاستبيان: تم الإعتماد عليه في جمع البيانات من عينة الدراسة، وذلك بغرض اختبار الفرضيات واستنتاج النتائج، ثم إستخدام مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO الذي تم اعتماده في العديد من الدراسات السابقة، واستخدمنا مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة آراء واتجاهات العينة حول محور الاستبيان وذلك باعطاء موافقتهم على فقرات الاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(9) مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	1	2	3	4	5
التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالب نقلا عن نريمان طاهرة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرفع من الكفاءة التشغيلية للبنوك الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019/2018، ص 43.

وتم تقسيم الاستبيان إلى محورين:

–المحور الأول: شمل المعلومات الشخصية للعينة من حيث: الجنس، السن، المستوى العلمي، الخبرة المهنية، التخصص العلمي، مكان العمل.

–المحور الثاني: تم تقسيمه إلى قسمين ليتماشى مع طبيعة الموضوع وتضمن هذا المحور 43 فقرة كانت كالتالي:

***القسم الأول:** تضمن 34 فقرة تناولت تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق اطار COSO للرقابة الداخلية وتقييم مخاطر الائتمان في البنك.

***القسم الثاني:** تضمن 09 فقرات تمحورت حول علاقة نظام الرقابة الداخلية على مخاطر الائتمان.

الجدول رقم(10): فقرات محاور الاستبيان

الرقم	البيان	عدد الفقرات
01	بيئة الرقابة	5
02	تقييم المخاطر	4
03	أنشطة الرقابة	5
04	المعلومات والاتصال	7
05	الرقابة	4
06	تقييم مخاطر الائتمان في البنك	9
المجموع	المحور الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان	34
07	المحور الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان	9
	المجموع	43

المصدر: من اعداد الباحث

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة.

أولا: صدق أداة الدراسة.

للتأكد من صحة فقرات الاستبانة ومدى وضوح أسئلتها وشموليتها لموضوع الدراسة بالإضافة إلى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات وإمكانية استخدامها في الدراسة الميدانية للاطلاع على موقف فئات عينة الدراسة، تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة، وقد تمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم. بعدما كان النموذج الأول يتشكل من 49 فقرة وهي كالاتي:

المحور الأول: يضم38 فقرة، تنص على تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso للرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البك.

المحور الثاني: يضم 11 فقرة تنص على علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

قبل استخراج نتائج هذا الاستبيان قمنا بخطوة أساسية وهي قياس مدى ثبات أداة الدراسة وقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة تم قمنا باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، فكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالي وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات، وكانت نتائج ثبات الاستبانة كما يلي:

جدول رقم(11):معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.944	43

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج spss (الملحق رقم 2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تساوي 0.944 مما يعني أنه في حالة توزيع الاستبانة مرة أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف فإن أكثر من 94 % منهم يعيدون نفس الإجابة وهو ما يعبر عن نسبة ثبات جيدة لهذه الدراسة، وهذا ما يعطي مصداقية أكثر لنتائج الدراسة التي يمكن استنتاجها من هذه الاستبانة، أي يمكن تعميم نتائج الاستبانة على مجتمع الدراسة ويمكن استنتاج وتقدير درجة صدق هذه النتائج أيضا من خلال الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ:

$$\sqrt{(0.944)} = 0.971$$

الفرع الثالث: البرامج والأدوات الإحصائية المستخدمة

من أجل تسهيل عملية التحليل، وبعدما قمنا بجمع البيانات المحصل عليها من الاستبانة، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية SPSS الإصدار (v22) لتحليل الاستبيان وذلك لتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات إحصائية يمكن تحليلها، وقد تم استخدام برنامج Excel وجملة من الأساليب الإحصائية التي تتكون من:

- اختبار الفاكرونباخ لمعرفة مدى ثبات وصدق أداة الدراسة ومدى مصداقية أراء العينة.
- النسب المئوية والتكرارات.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة متوسط أراء العينة المشاركة في الدراسة ومدى انحراف الإجابات عن الفرضيات.
- مصفوفة الارتباط معامل سبيرمان لمعرفة العلاقات الارتباطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار صلاحيات نموذج الدراسة وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج.

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض نتائج دراستنا ونقوم بتحليلها ومناقشتها من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة في دراستنا.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.

سنقوم في هذا المطلب باستعراض نتائج الدراسة التي من خلالها سنحاول الإجابة على اشكاليتنا من أجل ذلك تم طرح 43 فقرة في الاستبانة، 25 فقرة الأولى منها تقيم نظام الرقابة الداخلية بمختلف أبعادها في البنك، و09 فقرات الموالية تقيم لنا مخاطر الائتمان في البنك، والفقرات 09 الأخيرة تبين لنا علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان في البنك، ولتلخيص مدى ملاءمة البدائل في كل فقرة أو في كل قسم أو محور يمكن الاعتماد على متوسط إجابات المستجوبين في هذه الفقرات وفي هذه الأقسام والمحاور، بحيث كل ما كان المتوسط أكبر كل ما يعني درجة موافقة أكثر على تلك الفقرة ومنه درجة ملاءمة أعلى.

وللحصول على نتائج أكثر دقة فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت اليها دراستنا سوف يتم التعامل معها حسب السلم الذي يبين الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة او تقديرات العينة في كل فقرة او في كل قسم أو في كل محور والذي اقترح من طرف ليكرت والموضح سابقا، وبالتالي نقوم بحساب طول الفئة كالآتي:

طول الفئة = المدى/عدد الفئات | **المدى = أعلى قيمة – أدنى قيمة**

ومنه: المدى = 5-1 = 4 طول الفئة = 4/5 = 0.80.

والآن نقوم بإضافة 0.80 لأقل فئة يصبح طول الفئة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(12): طول الفئة.

الرقم	المستوى	الاتجاه	درجة الموافقة
01	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة بين 1- 1.80	موافق بشدة	مرتفعة جدا
02	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة بين 1.81- 2.60	موافق	مرتفعة
03	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة بين 2.61- 3.40	محايد	متوسطة
04	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة بين 3.41- 4.20	غير موافق	منخفضة
05	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة بين 4.21 - 5	غير موافق تماما	منخفضة جدا

المصدر: من اعداد الطالب.

–تحليل الاستبيان.

الفرع الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنك وفق إطار coso.

في هذا الجانب سنحاول الإجابة على التساؤل الأول المتعلق بواقع نظام الرقابة الداخلية وفق COSO في البنك، من خلال الفقرات 25 الأولى، تقيس كل واحدة منها جانب معين من مساهمة مكونات عناصر نظام الرقابة الداخلية في تحقيق فعالية هذا النظام في البنك وقد تم تقسيم العبارات في هذا المحور إلى خمس أقسام وفق إطار COSO للرقابة الداخلية كالاتي:

- من الفقرة 1 إلى الفقرة 5 تقيس مدى مساهمة بيئة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك؛
- من الفقرة 6 إلى الفقرة 9 تقيس مدى مساهمة تقييم المخاطر في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك؛
- من الفقرة 10 إلى الفقرة 15 تقيس مساهمة أنشطة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك،
- من الفقرة 16 إلى الفقرة 22 تقيس مدى مساهمة المعلومات والاتصال في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال،
- من الفقرة 23 إلى الفقرة 26 تقيس مدى مساهمة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك.

والان سنقوم باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمكونات كل عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

1– مدى مساهمة بيئة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك:

من خلال الجدول الاتي سوف نقوم بتوضيح مساهمة كل عنصر من عناصر بيئة الرقابة:

جدول رقم(13): مساهمة بيئة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك.

فقرات بيئة الرقابة	المقـــياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
تقوم إدارة البنك بمراعاة القيم الأخلاقية من أجل منع وتقليل الإغراءات المقدمة للموظفين للدخول في معاملات غير قانونية.	التكرار	11	12	6	00	2	2.03	1.080	موافق
	النسبة(%)	35.5	38.7	19.4	00	6.5			
يقوم البنك بعقد ندوات ودورات تعليمية وتدريبية للعاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية والتطورات الحاصلة في نظم الرقابة.	التكرار	7	14	8	1	1	2.19	0.946	موافق
	النسبة(%)	22.6	45.2	25.8	3.2	3.2			

يقوم البنك بتحديد مسؤوليات وواجبات كل قسم وموظف وعامل داخل البنك.	التكرار	10	15	5	1	00	1.90	0.790	موافق
	النسبة(%)	32.3	48.4	16.1	3.2	00			
يساعد الهيكل التنظيمي للبنك على التخطيط والتنفيذ والمراقبة ومراجعة الأنشطة التي يقوم بها من أجل تحقيق أهدافه.	التكرار	11	15	5	00	00	1.81	0.703	موافق
	النسبة(%)	35.5	48.4	16.1	00	00			
يقوم البنك بفصل نظام الرقابة والمكلفين بها عن الإدارة من خلال الأنشطة والتعليمات الموجه لهم من أجل تصميم نظام رقابة داخلية.	التكرار	6	14	8	2	1	2.29	0.973	موافق
	النسبة(%)	19.4	45.2	25.8	6.5	3.2			
مساهمة بيئة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك							2.045	0.592	موافق

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات spss (الملحق رقم 3)

من خلال تحليل جدول عناصر بيئة الرقابة نلاحظ ما يلي:

-يعد عنصر فصل نظام الرقابة والمكلفين بها عن الإدارة من أهم عناصر بيئة الرقابة الذي يساهم في تحقيق رقابة فعالة في البنك بمتوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.97) حيث يأتي في مقدمة المساهمة، ثم يليه عنصر عقد ندوات ودورات تعليمية وتدريبية للعاملين بمتوسط حسابي (2.19) وانحراف معياري (0.94)، ثم يليه عنصر مراعات القيم الأخلاقية من أجل منع وتقليل الإغراءات المقدمة للموظفين للدخول في معاملات غير قانونية بمتوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (1.08)، ثم يليه في المرتبة الرابعة تحديد مسؤوليات وواجبات كل قسم وموظف وعامل داخل البنك بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (0.79)، ثم يليه في المرتبة الأخيرة عنصر مساعد الهيكل التنظيمي للبنك على التخطيط والتنفيذ والمراقبة ومراجعة الأنشطة التي يقوم بها من أجل تحقيق أهدافه بمتوسط حسابي (1.81) وانحراف معياري (0.70)، كل هذه النتائج تركزت نحو اتجاه موافق ليكون بهذا الاتجاه العام للنتائج هو موافق.

2– مدى مساهمة تقييم المخاطر في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك:

من خلال الجدول الاتي سوف نقوم بتوضيح مساهمة كل عنصر من عناصر تقييم المخاطر:

جدول رقم(14): مساهمة تقييم المخاطر في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك.

فقرات تقييم المخاطر	المقـــياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
يحتوي البنك على مصلحة متخصصة بإدارة المخاطر وتقييمها.	التكرار	4	14	9	2	2	2.48	1.029	موافق
	النسبة(%)	12.9	45.2	29	6.5	6.5			
يقوم البنك بدارسة كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها جراء قيامه بأنشطة وعمليات جديدة.	التكرار	3	16	10	1	1	2.39	0.844	موافق
	النسبة(%)	9.7	51.6	32.3	3.2	3.2			
تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.	التكرار	4	18	8	1	00	2.19	0.703	موافق
	النسبة(%)	12.9	58.1	25.8	3.2	00			
تطبق إدارة البنك أحدث التطورات والمعايير العالمية في إدارة المخاطر.	التكرار	6	8	13	4	00	2.48	0.962	موافق
	النسبة(%)	19.4	25.8	41.9	12.9	00			
مساهمة تقييم المخاطر في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك							2.387	0.757	موافق

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات spss (الملحق رقم 3)

من خلال جدول تقييم المخاطر نلاحظ مايلي:

-نلاحظ من الجدول أن البنك يطبق أحدث التطورات والمعايير العالمية في إدارة المخاطر ويعد من أهم عناصر تقييم المخاطر لمساهمته الكبيرة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (0.96)، ويليه في نفس الترتيب عنصر إحتواء البنك على مصلحة متخصصة بإدارة المخاطر وتقييمها بنفس قيمة أحدث التطورات والمعايير ليكون لهما نفس الأهمية من حيث تحقيق نظام رقابة داخلية فعال بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (1.02)، ثم يليه في المرتبة الثانية عنصر دارسة كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها جراء قيامه بأنشطة وعمليات جديدة بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (0.84) ليأتي بمساهمة متوسطة في تقييم المخاطر في البنك، ثم يليه في المرتبة الأخيرة عنصر اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها بمتوسط حسابي (2.19) وانحراف معياري (0.70)، جميع النتائج السابقة تركز الإجابة ضمن الاتجاه العام موافق بدرجة موافقة مرتفعة.

3– مساهمة أنشطة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك:

من خلال الجدول الاتي سوف نقوم بتوضيح مساهمة كل عنصر من عناصر أنشطة الرقابة:

جدول رقم(15): مساهمة أنشطة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك.

فقرات أنشطة الرقابة	المقـــياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
توجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري في البنك.	التكرار	7	20	4	00	00	1.90	0.597	موافق
	النسبة(%)	22.6	64.5	12.9	00	00			
توجد رقابة فعلية على الدفاتر والقوائم المالية على مستوى البنك.	التكرار	8	17	5	1	00	1.97	0.752	موافق
	النسبة(%)	25.8	54.8	16.1	3.2	00			
تقوم إدارة البنك بالرقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات.	التكرار	8	16	6	1	00	2.00	0.775	موافق
	النسبة(%)	25.8	51.6	19.4	3.2	00			
يقوم نظام الرقابة في البنك بتقييم أداء العاملين من خلال مراقبة الأداء الفعلي والأداء المخطط.	التكرار	4	17	7	2	1	2.32	0.909	موافق
	النسبة(%)	12.9	54.8	22.6	6.5	3.2			
يتوفر البنك على رقابة على إمكانية الوصول للبرامج والملفات والبيانات.	التكرار	5	20	4	1	1	2.13	0.846	موافق
	النسبة(%)	16.1	64.5	12.9	3.2	3.2			
مساهمة أنشطة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك.							2.064	0.559	موافق

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات spss (الملحق رقم 3)

من خلال جدول أنشطة الرقابة نلاحظ مايلي:

–أهم عنصر في أنشطة الرقابة هو يقوم نظام الرقابة في البنك بتقييم أداء العاملين من خلال مراقبة الأداء الفعلي والأداء المخطط ليكون له الأولوية في المساهمة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (0.90)، ثم يليه عنصر يتوفر البنك على رقابة على إمكانية الوصول للبرامج والملفات والبيانات ليأتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.13) وانحراف معياري (0.84)، ثم يأتي في المرتبة الثالثة عنصر الرقابة على صحة

التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (0.77)، ثم يليه في المرتبة الرابعة عنصر توجد رقابة فعلية على الدفاتر والقوائم المالية على مستوى البنك بمتوسط حسابي (1.97) وانحراف معياري (0.75)، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة عنصر توجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري في البنك بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (0.59)، جميع هذه النتائج كانت ضمن الاتجاه العام موافق لتأتي بدرجة موافقة مرتفعة.

4- مدى مساهمة المعلومات والاتصال في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال:

من خلال الجدول الاتي سوف نقوم بتوضيح مساهمة كل عنصر من عناصر المعلومات والاتصال:

جدول رقم(16): مساهمة المعلومات والاتصال في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك.

فقرات المعلومات والاتصال	المقـــياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
يوجد في البنك نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية يوفر معلومات كافية وواضحة وبسهولة.	التكرار	12	11	7	1	00	1.90	0.870	موافق
	النسبة(%)	38.7	35.5	22.6	3.2	00			
يتوفر البنك على آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية.	التكرار	3	13	12	3	00	2.48	0.811	موافق
	النسبة(%)	9.7	41.9	38.7	9.7	00			
يملك البنك وسائل إتصال كافية تساعد الموظفين على فهم السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	التكرار	5	12	13	1	00	2.32	0.811	موافق
	النسبة(%)	16.1	38.7	41.9	3.2	00			
يتوفر البنك على استراتيجيات لتطوير نظم المعلومات في البنك.	التكرار	4	15	7	5	00	2.42	0.923	موافق
	النسبة(%)	12.9	48.4	22.6	16.1	00			
لدى البنك نظام يوفر المعلومات الدقيقة للإدارة العليا من خلال العمليات والأنشطة الداخلية والخارجية للبنك.	التكرار	7	14	7	3	00	2.19	0.910	موافق
	النسبة(%)	22.6	45.2	22.6	9.7	00			
يتوفر البنك على نظام لتخزين المعلومات بشكل صحيح.	التكرار	7	16	8	00	00	2.03	0.706	موافق
	النسبة(%)	22.6	51.6	25.8	00	00			

موافق	0.749	1.81	00	1	3	16	11	التكرار	يتوفر البنك على أنظمة حماية تقوم بحماية المعلومات الحساسة والسرية في البنك من السرقة والإختراقات.
			00	3.2	9.7	51.6	35.5	النسبة(%)	
موافق	0.606	2.165	مساهمة المعلومات والاتصال في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال						

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات spss (الملحق رقم 3)

من خلال جدول المعلومات والاتصالات نلاحظ مايلي:

-أول عنصر كانت له مساهمة كبيرة في مكون المعلومات والاتصال ليساهم بدرجة كبيره في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال هو عنصر يتوفر البنك على آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية ليأتي بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (0.81)، ثم يليه عنصر يتوفر البنك على استراتيجيات لتطوير نظم المعلومات في البنك بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.92)، ثم يليه عنصر يملك البنك وسائل إتصال كافية تساعد الموظفين على فهم السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري (0.81)، ثم يليه عنصر لدى البنك نظام يوفر المعلومات الدقيقة للإدارة العليا من خلال العمليات والأنشطة الداخلية والخارجية للبنك بمتوسط حسابي (2.19) وانحراف معياري (0.91)، ثم يليه في المرتبة الخامسة عنصر يتوفر البنك على نظام لتخزين المعلومات بشكل صحيح بمتوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (0.70)، ثم يأتي في المرتبة السادسة عنصر يوجد في البنك نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية يوفر معلومات كافية وواضحة وبسهولة بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (0.87)، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة عنصر يتوفر البنك على أنظمة حماية تقوم بحماية المعلومات الحساسة والسرية في البنك من السرقة والإختراقات ليكون له أقل مساهمة في مكون المعلومات بمتوسط حسابي (1.81) وانحراف معياري (0.74)، جميع هذه النتائج كانت ضمن الاتجاه العام موافق لتأتي بدرجة موافقة مرتفعة.

5- مدى مساهمة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك:

من خلال الجدول الاتي سوف نقوم بتوضيح مساهمة كل عنصر من عناصر الرقابة:

جدول رقم(17): مساهمة عنصر الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال للبنك.

فقرات الرقابة	المقـــياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
تقوم إدارة البنك بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية ما إذا كانت تعمل كما هو مخطط لها.	التكرار	5	15	9	2	00	2.26	0.815	موافق
	النسبة(%)	16.1	48.4	29.0	6.5	00			
يتم تعديل نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري تناسبا مع التغيرات التي تطرأ على البنك.	التكرار	3	12	16	00	00	2.42	0.672	موافق
	النسبة(%)	9.7	38.7	51.6	00	00			
يوجد في البنك رقابة على التعاملات المالية مع الزبائن والعملاء.	التكرار	7	22	1	1	00	1.87	0.619	موافق
	النسبة(%)	22.6	71.0	3.2	3.2	00			
يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية من قبل الموظفين على أنها جزء من العمل اليومي.	التكرار	1	18	10	2	00	2.42	0.672	موافق
	النسبة(%)	3.2	58.1	32.3	6.5	00			
مساهمة الرقابة في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال في البنك							2.241	0.449	موافق

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات spss (الملحق رقم 3)

من خلال جدول الرقابة نلاحظ مايلي:

أول عنصر كانت له مساهمة كبيرة في مكون الرقابة هو عنصر يتم تعديل نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري تناسبا مع التغيرات التي تطرأ على البنك بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.67)، ثم يليه بنفس النتائج عنصر يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية من قبل الموظفين على أنها جزء من العمل اليومي، ثم يأتي في المرتبة الثالثة عنصر تقوم إدارة البنك بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية ما إذا كانت تعمل كما هو مخطط لها بمتوسط حسابي (2.26) وانحراف معياري (0.81)، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة عنصر يوجد في البنك رقابة على التعاملات المالية مع الزبائن والعملاء بمتوسط حسابي (1.87) وانحراف معياري (0.61)، جميع هذه النتائج كانت ضمن الاتجاه العام موافق لتأتي بدرجة موافقة مرتفعة.

6–مساهمة عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso في فعالية النظام:

يمكننا توضيح ذلك عن طريق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية المتبعة في البنك، وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(18): مساهمة عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso في فعالية النظام

العنصر	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام	درجة الموافقة
بيئة الرقابة	2.04	0.59	5	موافق	**مرتفعة**
تقييم المخاطر	2.38	0.75	1	موافق	**مرتفعة**
أنشطة الرقابة	2.06	0.55	4	موافق	**مرتفعة**
المعلومات والاتصال	2.16	0.60	3	موافق	**مرتفعة**
الرقابة	2.24	0.44	2	موافق	**مرتفعة**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجداول السابقة.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أهم عناصر نظام الرقابة الداخلية المتبعة من طرف البنك هي عنصر تقييم المخاطر بمتوسط حسابي (2.38) وانحراف معياري (0.75)، ثم يليه في المرتبة الثانية عنصر الرقابة بمتوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري (0.44)، ثم يليه في المرتبة الثالثة عنصر المعلومات والاتصال بمتوسط حسابي (2.16) وانحراف معياري (0.60)، ثم يليه في المرتبة الرابعة عنصر أنشطة الرقابة بمتوسط حسابي (2.06) وانحراف معياري (0.55)، ثم يليه في المرتبة الأخيرة عنصر بيئة الرقابة بمتوسط حسابي (2.04) وانحراف معياري (0.59)، جميع مكونات نظام الرقابة الداخلية وفق اطار coso جاءت ضمن الاتجاه العام موافق بدرجة موافقة مرتفعة.

الفرع الثاني: تقييم مخاطر الائتمان في البنك.

من خلال هذا الجانب سنحاول الإجابة على التساؤل الثاني المتعلق بواقع مخاطر الائتمان في البنك، حيث سيتم تقييم مخاطر الائتمان من خلال 09 فقرات من 25–34 من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل عنصر وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم(19): تقييم مخاطر الائتمان في البنك.

فقرات تقييم مخاطر الائتمان في البنك	المقـــياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
يقوم البنك بدراسة إحتمالية عجز الزبون عن السداد قبل منحه الائتمان.	التكرار	4	14	8	5	00	2.45	0.925	موافق
	النسبة(%)	12.9	45.2	25.8	16.1	00			
يمنح البنك الائتمان للأشخاص القادرين على الدفع والذين لديهم ضمانات ائتمانية وبمعايير محددة.	التكرار	3	15	9	4	00	2.45	0.850	موافق
	النسبة(%)	9.7	48.4	29	12.9	00			
يهتم البنك بدراسة السوق ومتابعة التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية سواء زيادة أو نقصان.	التكرار	3	12	14	1	1	2.52	0.851	موافق
	النسبة(%)	9.7	38.7	45.2	3.2	3.2			
يتخذ البنك إجراءات صارمة ضد الأشخاص الذين لا يلتزمون بالسداد في الوقت المحدد.	التكرار	10	11	7	3	00	2.10	0.978	موافق
	النسبة(%)	32.3	35.5	22.6	9.7	00			
يمتلك البنك نظام إدارة المخاطر يحمي به نفسه في حالة تخلف العملاء عن السداد في آن واحد.	التكرار	5	19	6	1	00	2.10	0.700	موافق
	النسبة(%)	16.1	61.3	19.4	3.2	00			
تقوم إدارة البنك بوضع إجراءات حماية ضد المخاطر التي تنجم عن نشاطات البنك.	التكرار	3	15	11	2	00	2.39	0.761	موافق
	النسبة(%)	9.7	48.4	35.5	6.5	00			
يوجد على مستوى البنك رقابة على الأداء التشغيلي.	التكرار	3	15	11	1	1	2.42	0.848	موافق
	النسبة(%)	9.7	48.4	35.5	3.2	3.2			
يقوم البنك بوضع إجراءات محددة وطرق للتسعير وتوزيعات الأرباح.	التكرار	2	14	14	1	00	2.45	0.675	موافق
	النسبة(%)	6.5	45.2	45.2	3.2	00			

يتوفر البنك على نظم رقابة على المخزون ورقابة على الإجراءات المحاسبية المطبقة من طرف البنك.	التكرار	1	15	14	1	00	2.48	0.675	موافق
	النسبة(%)	3.2	48.4	45.2	3.2	00			
تقييم مخاطر الائتمان في البنك							2.372	0.496	موافق

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات spss (الملحق رقم 3)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أهم عنصر في تقييم مخاطر الائتمان في البنك هو اهتمام البنك بدراسة السوق ومتابعة التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية سواء زيادة أو نقصان حيث جاء بمتوسط حسابي (2.52) وانحراف معياري (0.85)، ثم يليه عنصر توفر البنك على نظم رقابة على المخزون ورقابة على الإجراءات المحاسبية المطبقة من طرف البنك بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (0.67)، ثم يأتي بعدها في نفس المستوى العناصر يقوم البنك بدراسة إحتمالية عجز الزبون عن السداد قبل منحه الائتمان، و يمنح البنك الائتمان للأشخاص القادرين على الدفع والذين لديهم ضمانات ائتمانية وبمعايير محددة، و يقوم البنك بوضع إجراءات محددة وطرق للتسعير وتوزيعات الأرباح بمتوسط حسابي واحد (2.45) وانحراف معياري على التوالي (0.92)، (0.85)، (067)، ثم يأتي بعدها عنصر يوجد على مستوى البنك رقابة على الأداء التشغيلي بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.84)، ثم يأتي في المرتبة السابعة عنصر تقوم إدارة البنك بوضع إجراءات حماية ضد المخاطر التي تنجم عن نشاطات البنك بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (0.76)، ثم يليه في المرتبة الأخيرة وفي نفس المستوى العنصرين يتخذ البنك إجراءات صارمة ضد الأشخاص الذين لا يلتزمون بالسداد في الوقت المحدد، و يمتلك البنك نظام إدارة المخاطر يحمي به نفسه في حالة تخلف العملاء عن السداد في آن واحد، بمتوسط حسابي (2.10) وانحراف معياري على التوالي (0.97)، (0.70)، جميع النتائج السابقة كانت ضمن الاتجاه العام موافق لتأتي بدرجة موافقة مرتفعة.

الفرع الثالث: اختبار فرضيات الارتباط بين المتغيرات.

من خلال هذا الجزء سنحاول الاجابة على التساؤل الأخير المتعلق بطبيعة العلاقة الارتباطية بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso ومخاطر الائتمان في البنك، أي العلاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان كالآتي:

1–العلاقات الارتباطية بين المتغيرات: من خلال الجدول الموالي سوف نوضح العلاقات الارتباطية بين جميع متغيرات الدراسة.

جدول رقم(20): العلاقات الارتباطية بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنك.

			المتغير التابع: مخاطر الائتمان في البنك
Rho de Spearman	بيئة الرقابة	Coefficient de corrélation	,568
		Sig. (bilatéral)	,001
		N	31
	تقييم المخاطر	Coefficient de corrélation	,294
		Sig. (bilatéral)	,108
		N	31
	أنشطة الرقابة	Coefficient de corrélation	,545
		Sig. (bilatéral)	,002
		N	31
	المعلومات والاتصالات	Coefficient de corrélation	,693
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	31
	الرقابة	Coefficient de corrélation	,579
		Sig. (bilatéral)	,001
		N	31
	المتغير المستقل: عناصر نظام الرقابة الداخلية في البنك	Coefficient de corrélation	648, هذا هو التفسير الصحيح
		Sig. (bilatéral)	,000
		N	31

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال اجدول الارتباطات أعلاه نلاحظ أن جميع العلاقات الارتباطية لها دلالة احصائية وبمستويات ايجابية بين المتغيرات المستقلة (عناصر نظام الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان) في البنك، بالنسبة لكل متغير على حدى أو بالنسبة للمتغيرات ككل حيث بلغت **القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان ككل (64.8 %) وهي قيمة ايجابية** تبين تأثير نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان في البنك، أما بالنسبة للعناصر كل على حدى فقد بلغت أعلى قيمة ارتباط بالنسبة لعنصر المعلومات والاتصالات بنسبة (69.3%) أما بقية العناصر فكانت لها قيمة إيجابية محصورة بين 50 – 60% في حين أن عنصر تقيم المخاطر لم يكن له تأثير أو لم تكن له علاقة ارتباطية بالمتغير التابع حيث جاء بنسبة (29.4%).

2–تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

يمكن ايجاد العلاقة واتجاهها قوتها بين المتغيرات من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 5% حيث أن المتغيرات المستقلة هي (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، الرقابة) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان في البنك)، والجدول التالي يوضح الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

جدول رقم(21): الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,680[a]	,462	,444	,37038

a. Prédicteurs : (Constante), المتغير المستقل: عناصر نظام الرقابة الداخلية

b. Variable dépendante : المتغير التابع: تقييم مخاطر الائتمان في البنك

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنك هو (68%) أي أن هناك ارتباط متوسط بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ومربع معامل الارتباط بالنسبة للمغير التابع هو (46.2%)، بمعنى أن 46% من الحد من مخاطر الائتمان تعود لنظام الرقابة الداخلية في حين أن النسبة المتبقية (53.8%) ترجع لعوامل أخرى وهذا يعني أن نسبة التفسير الكبيرة تعود للعوامل الأخرى.

3–تباين خط الانحدار.

يوضح لنا الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار (تحليل anova) حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضيته الصفرية (اختبار معنوية الانحدار) التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم المعطيات المقدمة"

جدول رقم(22): اختبار معنوية الانحدار.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3,418	1	3,418	24,916	,000[b]
	Résidus	3,978	29	,137		
	Total	7,396	30			

a. Variable dépendante : المتغير التابع: تقييم مخاطر الائتمان في البنك

b. Prédicteurs : (Constante), المتغير المستقل: عناصر نظام الرقابة الداخلية

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال جدول ANOVA نلاحظ مايلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 3.418 ومجموع مربعات البواقي هو 3.978 ومجموع المربعات الكلي يساوي 7.396؛
- درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 29؛
- معدل مربعات الانحدار هو 3.418 ومعدل مربعات البواقي هو 0.137؛
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 24.916؛

مستوى دلالة الاختبار 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 5% فنرفضها، ومنه الانحدار معنوي وتوجد علاقة بين المتغير المستقل (نظام الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان)، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(14): مدى ملاءة خط الانحدار.

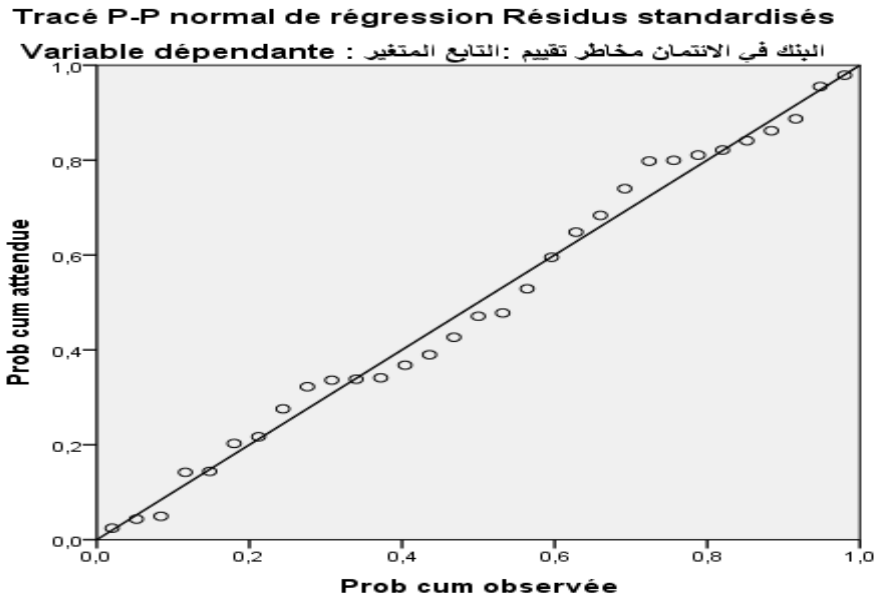

المصدر: مخرجات برنامج spss.

4–دراسة معاملات خط الانحدار:

الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار:

جدول رقم(23): قيم معاملات خط الانحدار.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	,859	,310		2,769	,010
	عناصر نظام الرقابة الداخلية	,694	,139	,680	4,992	,000

a. Variable dépendante : المتغير التابع: تقييم مخاطر الائتمان في البنك

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

ميل خط الانحدار يساوي 0.859 الذي يمثل قيمة a من معادلة المستقيم Y=a+bx، أما قيمة b ميل خط الانحدار فهو متعدد بالنسبة للمتغير المستقل, وقبل التطرق لفرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل، ندرس قيم

Sig، حيث أن المتغير المستقل نظام الرقابة الداخلية قيمته(0,000) وهي أقل من 5% ومنه نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1 وبالتالي تصبح معادلة خط الانحدار: Y=0.859 + 0.649x

حيث: x: هو المتغير المستقل.

Y: هو المتغير التابع.

ومنه يمكن القول أنه كلما تطور نظام الرقابة الداخلية بوحدة واحدة كما تم الحد من مخاطر الائتمان ب (0.694).

5- التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي:

ولصياغة النموذج النهائي لمعادلة خط الانحدار يجب علينا إعادة التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise Multipe Régression) لمعرفة كيفية الحد من مخاطر الائتمان في البنك من خلال نظام رقابة داخلية فعال والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم(24): المتغيرات المستقلة والمتغير المتبقي.

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المعلومات والاتصالات	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= ,050, Probability-of-F-to-remove >= ,100).

a. Dependent Variable: المتغير التابع: تقييم مخاطر الائتمان في البنك

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغير المستقل الوحيد المتبقي في النموذج النهائي للدراسة هو متغير المعلومات والاتصالات فقط.

والجدول الموالي يوضح معاملات الارتباط الخطي للمتغير المستقل المتبقي والمتغير التابع لنموذج الدراسة:

جدول رقم(25): معاملات الارتباط الخطي للمتغير المستقل المتبقي والمتغير التابع.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,711[a]	,505	,488	,35535

a. Predictors: (Constant), المعلومات والاتصالات

b. Dependent Variable: المتغير التابع: تقييم مخاطر الائتمان في البنك

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من الجدول السابق نلاحظ أن استخدام طريقة تحليل الانحدار المتعدد التدريجي أدى إلى خروج أربع متغيرات مستقلة والاحتفاظ بمتغير واحد مستقل هو المعلومات والاتصالات وهذا ما يتوافق تماما مع نتائج عملية التحليل الإحصائي المتعدد التي قمنا بها سابقا.

بلغ معامل الارتباط الخطي بين المتغير المستقل (المعلومات والاتصالات) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان) نسبة (71.1%) وهذا دليل على وجود ارتباط متوسط بينهما، حيث أن نسبة (50.5%) تعود إلى المعلومات والاتصالات والقيمة المتبقية (49.5%) تعود إلى عوامل أخرى.

يوضح الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار بطريقة Stepwise:

جدول رقم(26): تحليل تباين خط الانحدار بطريقة Stepwise.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,734	1	3,734	29,574	,000[b]
	Residual	3,662	29	,126		
	Total	7,396	30			

a. Dependent Variable: تقييم مخاطر الائتمان في البنك

b. Predictors: (Constant), المعلومات والاتصالات

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 3.734 ومجموع مربعات البواقي هو 3.662 ومجموع المربعات الكلي يساوي 7.396؛
- درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 29؛
- معدل مربعات الانحدار هو 3.734 ومعدل مربعات البواقي هو 0.126؛
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 29.574؛
- مستوى دلالة الاختبار 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية (5%) فنرفضها ونقبل الفرضية H1، وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

أما بالنسبة لدراسة قيم معاملات خط الانحدار فالجدول الآتي يوضح قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise:

جدول رقم(27): قيم معاملات خط الانحدار بطريقة Stepwise.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,112	,240		4,626	,000
	المعلومات والاتصالات	,582	,107	,711	5,438	,000

a. Dependent Variable: تقييم مخاطر الائتمان في البنك

المصدر: مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه الخاص بمعاملات خط الإنحدار بين المتغيرات يمكننا كتابة معادة خط الانحدار كما يلي:

$$Y= 1.112 + 0.582x$$

-ومن الجدول السابق يمكن القول أن المتغير الوحيد الذي له دلالة إحصائية هو متغير المعلومات والاتصالات.

وبالنظر إلى اختبار المعنوية Sig يمكن القول أن القيمة معدومة أي مقبولة لأنها أقل من (5%)، فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية H1.

الفرع الرابع: تقييم علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان.

من خلال هذا الجانب سنحاول تعزيز الإجابة على التساؤل الأخير المتعلق بالعلاقة الارتباطية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso ومخاطر الائتمان في البنك أي طبيعة العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية مع مخاطر الائتمان في البنك من الفقرة 34 – 43 والتي تتضمن علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان وكذلك مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان عن طريق التحكم الجيد في السيولة وطرق منحها ودراسة السوق والمتغيرات الحاصلة عليه، سوف نوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(28): علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان.

فقرات علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان	المقـــياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان في الوقت والمكان المناسب.	التكرار	00	18	12	1	00	2.45	0.568	موافق
	النسبة(%)	00	58.1	38.7	3.2	00			

يقوم نظام الرقابة الداخلية بتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك.	التكرار	00	19	11	1	00	2.42	0.564	موافق
	النسبة(%)	00	61.3	35.5	3.2	00			
يتبع نظام الرقابة الداخلية المبادئ والقواعد الدولية بعناية لتجنب مخاطر منح الائتمان.	التكرار	4	11	14	2	00	2.45	0.810	موافق
	النسبة(%)	12.9	35.5	45.2	6.5	00			
نظام الرقابة الداخلي الضعيف في البنك يساعد على زيادة مخاطر منح الائتمان المصرفي.	التكرار	5	11	10	4	1	2.52	1.029	موافق
	النسبة(%)	16.1	35.5	32.3	12.9	3.2			
ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنك يؤثر مباشرة في قرار منح الائتمان.	التكرار	5	13	7	5	1	2.48	1.061	موافق
	النسبة(%)	16.1	41.9	22.6	16.1	3.2			
نظام الرقابة الداخلي الجيد في البنك يمكن من تجنب الأخطاء المتعمدة أو الغير متعمدة.	التكرار	8	17	4	2	00	2.00	0.816	موافق
	النسبة(%)	25.8	54.8	12.9	6.5	00			
يساعد نظام الرقابة الداخلية إدارة المخاطر في التحسين الدائم لنوعية وتركيبة المحفظة الائتمانية في البنك.	التكرار	2	17	10	2	00	2.39	0.715	موافق
	النسبة(%)	6.5	54.8	32.3	6.5	00			
توجد علاقة ذات دلالة بين الرقابة الداخلية ومخاطر منح الائتمان المصرفي.	التكرار	2	17	11	1	00	2.35	0.661	موافق
	النسبة(%)	6.5	54.8	35.5	3.2	00			
نظام الرقابة الداخلي الفعال يرفع من كفاءة وفعالية البنك في إدارة المخاطر الائتمانية.	التكرار	4	19	7	1	00	2.16	0.688	موافق
	النسبة(%)	12.9	61.3	22.6	3.2	00			
علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان							2.358	0.522	موافق

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات spss (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نظام الرقابة الداخلي الضعيف في البنك يساعد على زيادة مخاطر منح الائتمان المصرفي جاء من أهم العوامل التي توضح علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان بمتوسط حسابي (2.52) وانحراف معياري (1.02)، ثم يليه عامل ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنك يؤثر مباشرة في قرار منح الائتمان بمتوسط حسابي (2.48) وانحراف معياري (11.06)، ثم يليه في نفس المستوى العوامل، يتبع نظام الرقابة الداخلية المبادئ والقواعد الدولية بعناية لتجنب مخاطر منح الائتمان و يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان في الوقت والمكان المناسب بنفس المتوسط الحسابي (2.45) وانحراف معياري على التوالي (0.81)، (0.56)، ثم يليه عامل يقوم نظام الرقابة الداخلية بتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.56)، ثم يليه عامل يساعد نظام الرقابة الداخلية إدارة المخاطر في التحسين الدائم لنوعية وتركيبة المحفظة الائتمانية في البنك بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (0.71)، ثم يأتي في المرتبة السابعة عامل توجد علاقة ذات دلالة بين الرقابة الداخلية ومخاطر منح الائتمان المصرفي بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.66)، ثم يليه في المرتبة الثامنة عامل نظام الرقابة الداخلي الفعال يرفع من كفاءة وفعالية البنك في إدارة المخاطر الائتمانية بمتوسط حسابي (2.16) وانحراف معياري (0.68)، ثم يكون في المرتبة الأخيرة عامل نظام الرقابة الداخلي الجيد في البنك يمكن من تجنب الأخطاء المتعمدة أو الغير متعمدة بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (0.81)، جميع النتائج السابقة كانت ضمن الاتجاه العام موافق لتأتي بدرجة موافقة مرتفعة.

المطلب الثاني: مناقشة النتائـج.

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بمناقشة وتفسير النتائج المتوصل اليها في المطلب السابق والمتعلق بنتائج الدراسة بعد وصف وتحليل محاور الاستبيان من خلال برنامج SPSS.

الفرع الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso في البنك.

من خلال المتوسط العام لتقييم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنك كان بدرجة موافقة مرتفعة، وهذا يدل على أن الاتجاه العام لأفراد العينة كان بدرجة موافقة على مدى توفر البنك على عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في البنك التي تساهم في تحقيق فعالية هذا النظام، عن طريق تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الرقابة الداخلية ومنه تحقيق أهداف البنك. والآن سوف نتطرق لكل عنصر على حدى وحسب ترتيبهم بدرجة المساهمة كالآتي:

1–بالنسبة لعنصر تقييم المخاطر: جاء هذا العنصر في المرتبة الأولى بتقدير موافقة مرتفعة وهذا دليل على موافقة أغلب أفراد العينة على ضرورة وجود مصلحة لتقييم المخاطر المحتملة في البنك من أجل إتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب لتقليل المخاطر المتوقعة والوقاية منها وهذا ما يعزز أهداف نظام الرقابة الداخلية.

2–بالنسبة لعنصر الرقابة: جاء هذا العنصر في المرتبة الثانية بتقدير موافقة مرتفعة وهذا دليل على موافقة أغلب أفراد العينة على ضرورة مراقبة ومتابعة عناصر نظام الرقابة الداخلية ومقارنة أدائها المخطط مع أدائها الفعلي، وهذا ما يساعد في التعديل عليها مع ما يتناسب والظروف الطارئة والمحيطة، هذا التقييم المستمر لعناصر نظام الرقابة الداخلية يساعد إدارة البنك على متابعة نظام الرقابة الداخلية مما يسهم في تحقيق الهدف المرجو من نظام الرقابة الداخلية في البنك وهذا ما يساعد الموظفين على التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية على أن جزء من العمل اليومي.

3–بالنسبة لعنصر المعلومات والاتصالات: جاء هذا العنصر في المرتبة الثالثة بتقدير موافقة مرتفعة وهذا دليل على موافقة أغلب أفراد العينة على تطوير نظم المعلومات والاتصالات وتوفير وسائل اتصال جيدة تساعد الموظفين على فهم السياسات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية وحيازة البنك على أنظمة حماية للمعلومات السرية والحساسة في البنك، فأي معلومة تسرب للخارج من المحتمل أن تعود بنتائج سلبية على البنك.

4–بالنسبة لعنصر أنشطة الرقابة: جاء هذا العنصر في المرتبة الرابعة بتقدير موافقة مرتفعة وهذا دليل على موافقة أغلب أفراد العينة وهذا يدل على تحديد الصلاحيات لكل مستوى في البنك ووجود نظام رقابة على السجلات والدفاتر والقوائم المالية وتقييم العاملين من خلال أدائهم وهذا ما يساعد في تحقيق الهدف من نظام الرقابة الداخلية في البنك.

5–بالنسبة لعنصر بيئة الرقابة: جاء هذا العنصر في المرتبة الأخيرة من عناصر نظام الرقابة الداخلية بتقدير موافقة مرتفعة وهذا دليل على موافقة أغلب أفراد العينة على قيام إدارة البنك بمراعاة القيم الأخلاقية للموظفين وتقديم التدريب والتكوين المناسب للعاملين وتحديد المسؤوليات وواجبات لكل قسم في البنك وفصل نظام الرقابة على الادارة لتحقيق الهدف المرجو من نظام الرقابة الداخلية في البنك.

الفرع الثاني: تقييم مخاطر الائتمان في البنك.

من خلال هذا الجانب سوف نقوم بمناقشة نتائج الاستبيان حول تقييم مخاطر الائتمان في البنك كالآتي:

–المتوسط العام لتقييم مخاطر الائتمان في البنك جاء بدرجة موافقة مرتفعة ليكون بذلك الاتجاه العام لأفراد العينة موافق، ومن خلال هذا يجيب على البنك دراسة ملفات منح الائتمان ودراسة حالة الأشخاص المقبلين على الحصول على الائتمان وأيضا دراسة السوق والمتغيرات النقدية الحاصلة فيه وتعزيز نظم إدارة المخاطر ليحمي البنك نفسة من المخاطر المفاجئة التي من الممكن أن يتعرض لها ووضع نظم رقابة على أصول وخصوم البنك ومتابعة حركة دخولها وخروجها كل هذا من شأنه أن يحد من مخاطر الائتمان المحتملة والغير محتملة.

الفرع الثالث: العلاقة الارتباطية بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso ومخاطر الائتمان.

سنقوم في هذا الجانب بمناقشة النتائج الاحصائية المتحصل عليها من خلال لدارستنا للعلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (عناصر نظام الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (مخاطر الائتمان) وذلك من خلال:

1–معامل ارتباط الرتب لسبيرمان(Spearman): الهدف من هذا المعامل هو قياس **قوة الارتباط** بين المتغيرات على شكل صورة بيانية وصفية حيث يتم وضعها في صورة ترتيبية ملما رأينا في الجدول رقم (20) حيث كان لدينا معامل الارتباط سبيرمان هو (64.8 %) وهذه القيمة ايجابية من خلالها-- يمكن القول أن هنالك دور لنظام الرقابة الداخلية في التأثير على مخاطر الائتمان، وكان ترتيب عناصر نظام الرقابة الداخلية من حيث قوة العلاقة كالآتي: أولا المعلومات والاتصالات ثم يليه الرقابة ثم يليه بيئة الرقابة ثم أنشطة الرقابة ثم في الأخير عنصر تقييم المخاطر. **(الملحق رقم 3)**

2–معامل ارتباط الانحدار الخطي: لقياس معامل الانحدار الخطي البسيط نستعمل طريقة المربعات الصغرى، حيث كان لدينا معامل الارتباط الخطي بنسبة (68%) كما يوضحه الجدول رقم (21)، ومن خلال هذه القيمة يمكن القول أن هناك ارتباط متوسط بين المتغير التابع (مخاطر الائتمان) والمتغير المستقل (بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، الرقابة) يمكن الاعتماد عليه في الدراسة، وأيضا يبين لنا معامل الارتباط أن نسبة (46.2%) من الحد في مخاطر الائتمان تعود لنظام الرقابة الداخلية في حين أن النسبة المتبقية (53.8%) تعود لعوامل أخرى.

وتضح لنا معادة الانحدار الخطي البسيط (Y=0.859 + 0.649x) أنه كلما تحسن نظام الرقابة الداخلية بوحدة واحدة استطعنا التحكم في مخاطر الائتمان ب 0.649.

3–معامل ارتباط الانحدار المتعدد التدريجي: من خلال معامل الارتباط الخطي المتعدد يمكن أن هناك ارتباط بين المتغيرات بنسبة (71.1%)، ومنه يمكن القول أن هناك ارتباط متوسط يمكن الاعتماد عليه بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان، حيث أن نسبة (50.5%) من الحد في مخاطر الائتمان تعود لعنصر المعلومات والاتصالات والنسبة المتبقية (49.5%) تعود لعوامل أخرى.

ومن خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد (Y= 1.112 + 0.582x) يمكن القول أنه كلما تحسن عنصر المعلومات والاتصالات بوحدة واحدة تم الحد من مخاطر الائتمان ب 0.582.

4–مناقشة العلاقة الارتباطية بين نظام الرقابة الداخلية وفق اطار coso ومخاطر الائتمان:

من أجل اختبار فرضية الدراسة المتمثلة في وجود علاقة طردية بين عناصر نظام الرقابة الداخلية والحد من مخاطر الائتمان في البنك، استخدمنا في دراستنا أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كالآتي:

أولا: ايجاد مصفوفة الارتباط التي تبين لنا ارتباط عناصر الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان مرتبة على أساس قوة الارتباط والدلالة المعنوية لكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية والتي كانت كالتالي: عنصر المعلومات والاتصالات ثم يليه الرقابة ثم يليه عنصر بيئة الرقابة ثم أنشطة الرقابة ثم يأتي في الأخير عنصر تقييم المخاطر.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطي بحيث كان لدينا ارتباط متوسط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان يمكن الاعتماد عليه في الدراسة، حيث أن نسبة (46.2%) من الحد في مخاطر الائتمان تعود لنظام الرقابة الداخلية.

ومن أجل معرفة نوع العلاقة وقوتها واتجاهها نستخدم التحليل الاحصائي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد Stepwis والذي يبين لنا نوع العلاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان من تحديد العناصر التي لها تأثير كبير وقوي على المتغير التابع.

ومن خلال التحليل الاحصائي للانحدار الخطي المتعدد التدريجي تبين لنا أن (50.5%) من الحد في مخاطر الائتمان تعود لعنصر المعلومات والإتصالات وهي أكبر نسبة تأثير والنسبة المتبقية (49.5%) تعود لعوامل أخرى.

ومن خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد (Y= 1.112 + 0.582x) يمكن القول أنه كلما تحسن عنصر المعلومات والاتصالات بوحدة واحدة تم الحد من مخاطر الائتمان ب 0.582.

الفرع الرابع: مناقشة تقييم علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان في البنك.

من تحليلنا لاستمارة الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة تبين لنا أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة على علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان كان بدرجة موافقة مرتفعة، وهذا الأمر يدل على أن أفراد العينة لديهم موافقة على أن عناصر نظام الرقابة الداخلية يساهمون في الحد من مخاطر الائتمان في البنك، ومن وجهة نظرنا يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية الفاعل والجيد في البنك يساعد في الحد من مخاطر الائتمان المتوقعة والغير متوقعة.

خلاصـــــة الفصـــــــل:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائري –وكالة متليلي296– حول دور نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso في الحد من مخاطر الائتمان في البنك، وتطرقنا فيه إلى التعريف بالبنك ثم قمنا بعرض نتائج دراستنا الميدانية والتي كانت 31 استمارة استبيان صالحة للتحليل الاحصائي، ثم قمنا بعدها بإدخال بيانات هذه الاستمارات في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS و برنامج معالج البيانات Excel، وفي الخطوة الثانية قمنا بعرض وتفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها، بغية الاجابة على الدراسة التي قمنا بطرحها، ويمكن القول أن أهم النتائج التي توصلنا إليها هي:

- تحقق عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso في البنك يساعد في تحقيق نظام رقابة داخلية جيد وفعال في البنك.
- من خلال آراء أفراد عينة الدراسة يمكن القول أن عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso تساعد في الحد من مخاطر الائتمان في البنك.
- عنصر المعلومات والاتصالات يساهم بدرجة كبيرة في الحد من مخاطر الائتمان في البنك.
- التحسين الجيد لعنصر المعلومات والإتصالات في البنك يساعد على تجنب مخاطر الائتمان المحتملة والغير محتملة.
- من خلال رأي أفراد العينة هناك علاقة ارتباطية بين عناصر نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان.

خاتمـــــــة عامـــة

يلعب نظام الرقابة الداخلية دورًا رئيسيا في أي نوع من المؤسسات، فهو يساعد على تحسين الكفاءة والاقتصاد المرتبطان ببعض عمليات صنع القرار ، كما يساعد في تقليل من مخاطر عدم التحكم وعدم الدقة في البيانات المالية الذي من الممكن أن ينجر عليه آثار سلبية تنعكس على البنوك والاقتصاد ككل.

من خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق إلى الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وبعد طرحنا لإشكالية الدراسة المتمثلة في **ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية وفق إطار coso في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك**، تطرقنا للإجابة عليها وذلك من خلال تقسيم دراستنا إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول جانب نظري تطرقنا فيه إلى جميع الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنوك، وتطرقنا إلى بعد الدراسات السابقة التي تطرقت إلى نفس سياق دراستنا، وفي القسم الثاني تطرقنا إلى الدراسة الميدانية وإلى واقع نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وللإجابة على الاشكالية المطروحة أسقطنا دراستنا على البنك الوطني الجزائري –وكالة متليلي296– ومن خلال ذلك توصلنا إلى مجموعة من النتائج كان لها الفضل في اختبار فرضياتنا المطروحة كالآتي:

–اختبار الفرضيات:

من خلال ما قمنا بعرضه سابقا سوف نقوم بالتحقق من صحة الفرضيات المطروحة قصد الاجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية.

الفرضية الأولى: يتوفر البنك على جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO للرقابة.

بعد تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها استنتجنا أن أفراد العينة يرون أن البنك يطبق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية إطار COSO، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية.

الفرضية الثانية: لدى البنك القدرة على الحد من مخاطر الائتمان المحتملة والغير محتملة.

بعد تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها استنتجنا أن أفراد العينة يرون أن البنك لديه القدرة التنبؤ والحد من المخاطر المحتملة والغير المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري BNA.

بعد تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها استنتجنا أن أفراد العينة يرون أنه توجد علاقة إيجابية طردية بين عناصر نظام الرقابة الداخلية والحد من مخاطر الائتمان في البنك ولتعزيز صحة الفرضية نتطرق إلى النتائج الاحصائية

للانحدار الخطي المتعدد التدريجي الذي وضح لنا أن (50.5%) من الحد في مخاطر الائتمان تعود لنظام الرقابة الداخلية وبالتحديد لعنصر المعلومات والإتصالات.

وأيضا وضحت معادلة الانحدار المتعدد التدريجي (Y= 1.112 + 0.582x) أنه كلما تحسن عنصر المعلومات والاتصالات بوحدة واحدة تم الحد من مخاطر الائتمان ب 0.582، وهذا عند مستوى معنوية (5%) مما يعني ذلك قبول صحة الفرضية.

-نتائج الدراسة:

بعد اختبار الفرضيات يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

-يتوفر البنك على جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO للرقابة.

-حسب رأي أفراد العينة فإنه كلما توفرت جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية ساعد ذلك في تحقيق نظام رقابة فعال في البنك.

-وجود نظام رقابة داخلية متكامل وفعال في البنك يساعد في تقليل من مخاطر الائتمان.

-المعلومات والإتصالات هو أهم عنصر أو مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية يساعد في الحد من مخاطر الائتمان.

-حسب رأي العينة الاطار المتكامل للرقابة COSO هو نموذج فعال لتفادي العديد من الأزمات في البنوك من بينها مخاطر الائتمان.

-هناك علاقة إيجابية طردية بين وجود نظام رقابة داخلية فعال والحد من مخاطر الائتمان في البنك.

-التوصيـات:

-يستوجب على البنوك التجارية الجزائرية سواء العامة أو الخاصة بمكونات نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، الرقابة) وذلك من أجل تحقيق أهداف الرقابة.

-ضرورة متابعة ومراقبة عناصر نظام الرقابة الداخلية وتقييم الأخطاء والتعديل عليها مع ما يتناسب والظروف الطارئة في البنك.

-ضرورة توفر مصلحة متخصصة بتقييم المخاطر وتفعيل دورها في البنك لمجابهة المخاطر المحتملة والغير محتملة.

-يجب على جميع البنوك تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وادارة المخاطر تماشيا مع المعايير والارشادات الوطنية.

-آفاق الدراسة:

لا يمكن لأي بحث أو دراسة أن تخلو من النقائص، ومن أجل اثراء موضوعنا نقترح عليكم مجموعة من الآفاق المستقبلية التي تصلح لتكون مواضيع للدراسة :

-ضرورة التعمق أكثر في العلاقة التي تربط بين نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان.

-ضرورة دراسة العلاقة الارتباطية بين إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

-ضرورة التطرق إلى طرق أخرى جديدة لقياس مخاطر الائتمان وكيفية الحد منها في البنوك.

-معرفة أثر أو إنعكاس تكنولوجيا المعلومات على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك.

المراجـــــــــع

-الكتب:

1) الكفراوي عوف، **الرقابة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة 2، الإسكندرية، مطبعة الإنتصار لطباعة الأوفست، 1998؛

2) خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012؛

3) زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، ط 2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2010؛

4) عبد الفتاح مُحَّد الصحن، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعى الحديث، الطبعة 1، سنة 2006؛

5) عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009؛

6) مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون ومبدعون، عمان، 2010؛

7) مُحَّد ابراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط 1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015؛

8) مُحَّد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2006؛

-رسائل الماجيستر والبحوث الجامعية:

1) إيمان أنجرو، **التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجيستر، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007؛

2) أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الإستثمارية –دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في سوريا–**، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2014؛

3) اسعد جاسم الكروي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي**، رسالة ماجيستر، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2015؛

4) برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية** –دراسة عينة من المراجعين الداخليين–، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2015؛

5) جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017؛

6) حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجيستر في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، 2004؛

7) عبد السلام خميس بدوي، **أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لاطار coso على تحقيق أهداف الرقابة**، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الماجيستر، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2011؛

8) فهد محمد طنينه، **أثر الرقابة الداخلية على الأداء دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**، مذكرة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الاعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2017؛

9) نريمان طاهرة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرفع من الكفاءة التشغيلية للبنوك الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019/2018؛

10) هيا مروان لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار coso**، دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، رسالة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016؛

–المجلات والمطبوعات:

1) فروانة حازم، عباس عبد الحفيظ، **أثر الرقابة الالكترونية على سرعة انجاز المعاملات في البنك الاسلامي**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا برلين، العدد 2،جامعة تلمسان، جوان 2018؛

2) كشرود بشير، محيوت نسيمة، **الإطار المتكامل للرقابة الداخلية coso–IC وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر**، مجلة جديد الإقتصاد، العدد 11، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2016؛

3) ليث أكرم القضاة، **أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة coso على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5CS في البنوك التجارية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 04، 2017؛

4) مقدم خالد، عبد الله مايو، **نظام الرقابة الداخلية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومرجعة وطلبة الماستر دراسات محاسبية وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015؛

-المراجع الأجنبية:

- COSO, Internal Control-Integrated Framework, Excutive Summary, aicpa, 2013 فاعلية الرقابة الداخلية وفق coso.

- Committee of sponsoring organisations of the Treadway commission, An update of COSO, sinternal control-integrated Framework-, may 2012

-المواقع الالكترونية:

-https://info.knowledgeleader.com/bid/161685/what-are-the-five-components-of-the-coso-framework

(**مقالة حول مكونات الرقابة حسب اطارcoso**)

-https://www.memoireonline.com/07/08/1394/appreciation-controle-interne-referentiel-coso-air-algerie.html

(**تقييم الرقابة الداخلية حسب اطار coso**)، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الباكالوريس

-https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=103154

(بوطورة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف وصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية).

-http://repository.sustech.edu/handle/123456789/19812

(عثمان مُحَّد مضوي، **دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي**، مذكرة بكالوريس)

الملاحق

الملحق رقم (1): استمارة الاستبيان.

إستمارة إستبيـان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة غرداية–

السنة الثانية ماستر تخصص إقتصاد نقدي وبنكي.

إستبيان حول: دور نظام الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

أخي الكريم، أختي الكريمة، تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج المكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص إقتصاد نقدي وبنكي في جامعة غرداية، ونظرا لأهمية هذه الدراسة تهمنا أراءكم ووجهات نظركم من أجل إستكمال هذه الدراسة ومحاولة الإلمام بجميع جوانبها، ومن أجل ذلك أضع بين أيديكم إستمارة الإستبيان المتعلقة بموضوع الدراسة، وأتمنى من سيادتكم قراءة جميع فقراتها بتمعن، والإجابة على كل فقرة بكل بمصداقية، علما أن إجاباتكم التي ستقدمونها ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم خارج نطاق البحث العلمي، وأتمنى أن تثمر هذه الدراسة بنتائج جيدة على البنك والباحثين معا، ولكم مني جزيل الشكر والإحترام على تعاونكم ومساهمتكم في إثراء هذه الدراسة.

تقبلو مني فائق التقدير والإحترام.وشكرا.

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1–الجنس: **–ذكر** ☐ **–أنثى** ☐

2–السن:

–أقل من 30 سنة ☐ **–من 30 إلى 45 سنة** ☐ **–أكثر من 45 سنة** ☐

3–الخبرة المهنية:

–أقل من 5 سنوات ☐ **–من 5 إلى 10 سنوات** ☐ **–أكثر من 10 سنوات** ☐

4–المستوى العلمي:

–ثانوي ☐ **–ليسانس** ☐ **–ماستر** ☐ **–دكتوراه** ☐ **–أخرى** ☐

5–التخصص:

–محاسبة ☐ **–نقدي وبنكي** ☐ **–علوم مالية** ☐ **–إدارة** ☐ **–أخرى** ☐

6–مكان العمل:

–بالمديرية ☐ **–بالوكالة** ☐ **–مدير تنفيذي** ☐ **–رئيس مصلحة أو قسم** ☐

–موظف بمجال الرقابة ☐

المحور الثاني: محاور الدراسة.

الرجاء قراءة العبارات التالية جيدا وتقديم رأيكم بوضع علامة (x) في المكان المناسب لها.

القسم الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO ومخاطر الائتمان في البنك.

1–تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق لجنة COSO في البنك:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
	بيئة الرقابـة					
01	**تقوم إدارة البنك بمراعاة القيم الأخلاقية من أجل منع وتقليل الإغراءات المقدمة للموظفين للدخول في معاملات غير قانونية.**					
02	**يقوم البنك بعقد ندوات ودورات تعليمية وتدريبية للعاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية والتطورات الحاصلة في نظم الرقابة.**					

03	**يقوم البنك بتحديد مسؤوليات وواجبات كل قسم وموظف وعامل داخل البنك.**					
04	**يساعد الهيكل التنظيمي للبنك على التخطيط والتنفيذ والمراقبة ومراجعة الأنشطة التي يقوم بها من أجل تحقيق أهدافه.**					
05	**يقوم البنك بفصل نظام الرقابة والمكلفين بها عن الإدارة من خلال الأنشطة والتعليمات الموجه لهم من أجل تصميم نظام رقابة داخلية.**					
	تقييم المخاطر					
01	**يحتوي البنك على مصلحة متخصصة بإدارة المخاطر وتقييمها.**					
02	**يقوم البنك بدارسة كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها جراء قيامه بأنشطة وعمليات جديدة.**					
03	**تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.**					
04	**تطبق إدارة البنك أحدث التطورات والمعايير العالمية في إدارة المخاطر.**					
الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
	أنشطة الرقابة					
01	**توجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري في البنك.**					
02	**توجد رقابة فعلية على الدفاتر والقوائم المالية على مستوى البنك.**					
03	**تقوم إدارة البنك بالرقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات.**					
04	**يقوم نظام الرقابة في البنك بتقييم أداء العاملين من خلال مراقبة الأداء الفعلي والأداء المخطط.**					
05	**يتوفر البنك على رقابة على إمكانية الوصول للبرامج والملفات والبيانات.**					
	المعلومات والاتصالات					
01	**يوجد في البنك نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية يوفر معلومات كافية وواضحة وبسهولة.**					
02	**يتوفر البنك على آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية.**					
03	**يملك البنك وسائل إتصال كافية تساعد الموظفين على فهم السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.**					
04	**يتوفر البنك على استراتيجيات لتطوير نظم المعلومات في البنك.**					

05	لدى البنك نظام يوفر المعلومات الدقيقة للإدارة العليا من خلال العمليات والأنشطة الداخلية والخارجية للبنك.					
06	يتوفر البنك على نظام لتخزين المعلومات بشكل صحيح.					
07	يتوفر البنك على أنظمة حماية تقوم بحماية المعلومات الحساسة والسرية في البنك من السرقة والإختراقات.					
	الرقابة					
01	تقوم إدارة البنك بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية ما إذا كانت تعمل كما هو مخطط لها.					
02	يتم تعديل نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري تناسبا مع التغيرات التي تطرأ على البنك.					
03	يوجد في البنك رقابة على التعاملات المالية مع الزبائن والعملاء.					
04	يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية من قبل الموظفين على أنها جزء من العمل اليومي.					

2-تقييم مخاطر الائتمان في البنك:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
01	يقوم البنك بدراسة إحتمالية عجز الزبون عن السداد قبل منحه الائتمان.					
02	يمنح البنك الائتمان للأشخاص القادرين على الدفع والذين لديهم ضمانات ائتمانية وبمعايير محددة.					
03	يهتم البنك بدراسة السوق ومتابعة التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية سواء زيادة أو نقصان.					
04	يتخذ البنك إجراءات صارمة ضد الأشخاص الذين لا يلتزمون بالسداد في الوقت المحدد.					
05	يمتلك البنك نظام إدارة المخاطر يحمي به نفسه في حالة تخلف العملاء عن السداد في آن واحد.					
06	تقوم إدارة البنك بوضع إجراءات حماية ضد المخاطر التي تنجم عن نشاطات البنك.					
07	يوجد على مستوى البنك رقابة على الأداء التشغيلي.					
08	يقوم البنك بوضع إجراءات محدد وطرق للتسعير وتوزيعات الأرباح.					

09	**يتوفر البنك على نظم رقابة على المخزون ورقابة على الإجراءات المحاسبية المطبقة من طرف البنك .**					

القسم الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الائتمان.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
01	**يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان في الوقت والمكان المناسب.**					
02	**يقوم نظام الرقابة الداخلية بتقييم المخاطر الائتمانية المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك.**					
03	**يتبع نظام الرقابة الداخلية المبادئ والقواعد الدولية بعناية لتجنب مخاطر منح الائتمان.**					
04	**نظام الرقابة الداخلي الضعيف في البنك يساعد على زيادة مخاطر منح الائتمان المصرفي.**					
05	**ضعف نظام الرقابة الداخلية في البنك يؤثر مباشرة في قرار منح الائتمان.**					
06	**نظام الرقابة الداخلي الجيد في البنك يمكن من تجنب الأخطاء المتعمدة أو الغير متعمدة.**					
07	**يساعد نظام الرقابة الداخلية إدارة المخاطر في التحسين الدائم لنوعية وتركيبة المحفظة الائتمانية في البنك.**					
08	**توجد علاقة ذات دلالة بين الرقابة الداخلية ومخاطر منح الائتمان المصرفي.**					
09	**نظام الرقابة الداخلي الفعال يرفع من كفاءة وفعالية البنك في إدارة المخاطر الائتمانية.**					

شكرا لحسن تعاونكم.

الملحق رقم (2): معامل الفا كرونباخ ومتغيرات الدراسة.

Statistiques de fiabilité

(معامل الفا)

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.900	41

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	64,5	64,5	64,5
	انثى	11	35,5	35,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	9	29,0	29,0	29,0
	سنة 45 إلى 30 من	18	58,1	58,1	87,1
	سنة 45 من أكثر	4	12,9	12,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	18	58,1	58,1	58,1
	سنوات 10 إلى 5 من	5	16,1	16,1	74,2
	سنوات 10 من أكثر	8	25,8	25,8	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المستوى العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	13	41,9	41,9	41,9
	ليسانس	8	25,8	25,8	67,7
	ماستر	8	25,8	25,8	93,5
	أخرى	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	10	32,3	32,3	32,3
	وبنكي نقدي	1	3,2	3,2	35,5
	مالية علوم	4	12,9	12,9	48,4
	إدارة	3	9,7	9,7	58,1
	أخرى	13	41,9	41,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

مكان العمل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بالوكالة	29	93,5	93,5	93,5
	تنفيذي مدير	1	3,2	3,2	96,8
	الرقابة بمجال موظف	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الملحق رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب لفقرات الاستبيان

Statistiques

		تقوم إدارة البنك بمراعاة القيم الأخلاقية من أجل منع وتقليل الإغراءات المقدمة للموظفين للدخول في معاملات غير قانونية.	يقوم البنك بعقد ندوات ودورات تعليمية وتدريبية للعاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية والتطورات الحاصلة في نظم الرقابة.	يقوم البنك بتحديد مسؤوليات وواجبات كل قسم وموظف وعامل داخل البنك.	يساعد الهيكل التنظيمي للبنك على التخطيط والتنفيذ والمراقبة ومراجعة الأنشطة التي يقوم بها من أجل تحقيق أهدافه.	يقوم البنك بفصل نظام الرقابة والمكلفين بها عن الإدارة من خلال الأنشطة والتعليمات الموجه لهم من أجل تصميم نظام رقابة داخلية.	**بيئة الرقابـــة**
N	Valide	31	31	31	31	31	31
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,03	2,19	1,90	1,81	2,29	2,0452
Ecart type		1,080	,946	,790	,703	,973	,59264

Table de fréquences

تقوم إدارة البنك بمراعاة القيم الأخلاقية من أجل منع وتقليل الإغراءات المقدمة للموظفين للدخول في معاملات غير قانونية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	11	35,5	35,5	35,5
	أوافق	12	38,7	38,7	74,2
	محايد	6	19,4	19,4	93,5
	تمام أوافق لا	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

يقوم البنك بعقد ندوات ودورات تعليمية وتدريبية للعاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية والتطورات الحاصلة في نظم الرقابة .

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	7	22,6	22,6	22,6
	أوافق	14	45,2	45,2	67,7
	محايد	8	25,8	25,8	93,5
	أوافق لا	1	3,2	3,2	96,8
	تمام أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يقوم البنك بتحديد مسؤوليات وواجبات كل قسم وموظف وعامل داخل البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	10	32,3	32,3	32,3
	أوافق	15	48,4	48,4	80,6
	محايد	5	16,1	16,1	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

يساعد الهيكل التنظيمي للبنك على التخطيط والتنفيذ والمراقبة ومراجعة الأنشطة التي يقوم بها من أجل تحقيق أهدافه.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	11	35,5	35,5	35,5
	أوافق	15	48,4	48,4	83,9
	محايد	5	16,1	16,1	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

يقوم البنك بفصل نظام الرقابة والمكلفين بها عن الإدارة من خلال الأنشطة والتعليمات الموجه لهم من أجل تصميم نظام رقابة داخلية..

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	6	19,4	19,4	19,4
	أوافق	14	45,2	45,2	64,5
	محايد	8	25,8	25,8	90,3
	أوافق لا	2	6,5	6,5	96,8
	تمام أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

		يحتوي البنك على مصلحة متخصصة بإدارة المخاطر وتقييمها.	يقوم البنك بدارسة كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها جراء قيامه بأنشطة وعمليات جديدة.	تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.	تطبق إدارة البنك أحدث التطورات والمعايير العالمية في إدارة المخاطر.	تقييم المخاطر
N	Valide	31	31	31	31	31
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		2,48	2,39	2,19	2,48	2,3871
Ecart type		1,029	,844	,703	,962	,75784

Table de fréquences

يحتوي البنك على مصلحة متخصصة بإدارة المخاطر وتقييمها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	4	12,9	12,9	12,9
	أوافق	14	45,2	45,2	58,1
	محايد	9	29,0	29,0	87,1
	أوافق لا	2	6,5	6,5	93,5
	تمام أوافق لا	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

يقوم البنك بدارسة كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها جراء قيامه بأنشطة وعمليات جديدة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	3	9,7	9,7	9,7
	أوافق	16	51,6	51,6	61,3
	محايد	10	32,3	32,3	93,5
	أوافق لا	1	3,2	3,2	96,8
	تمام أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

تقوم إدارة البنك باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	4	12,9	12,9	12,9
	أوافق	18	58,1	58,1	71,0
	محايد	8	25,8	25,8	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

تطبق إدارة البنك أحدث التطورات والمعايير العالمية في إدارة المخاطر.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	6	19,4	19,4	19,4
	أوافق	8	25,8	25,8	45,2
	محايد	13	41,9	41,9	87,1
	أوافق لا	4	12,9	12,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

		توجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري في البنك.	توجد رقابة فعلية على الدفاتر والقوائم المالية على مستوى البنك.	البنك إدارة تقوم صحة على بالرقابة السجلات في التسجيل والوثائق والمستندات والملفات.	يقوم نظام الرقابة في البنك بتقييم أداء العاملين من خلال مراقبة الأداء الفعلي والأداء المخطط.	يتوفر البنك على رقابة على إمكانية الوصول للبرامج والملفات والبيانات.	أنشطة الرقابة
N	Valide	31	31	31	31	31	31
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,90	1,97	2,00	2,32	2,13	2,0645
Ecart type		,597	,752	,775	,909	,846	,55949

Table de fréquences

توجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري في البنك.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	7	22,6	22,6	22,6
	أوافق	20	64,5	64,5	87,1
	محايد	4	12,9	12,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

توجد رقابة فعلية على الدفاتر والقوائم المالية على مستوى البنك.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	8	25,8	25,8	25,8
	أوافق	17	54,8	54,8	80,6
	محايد	5	16,1	16,1	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

تقوم إدارة البنك بالرقابة على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	8	25,8	25,8	25,8
	أوافق	16	51,6	51,6	77,4
	محايد	6	19,4	19,4	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يقوم نظام الرقابة في البنك بتقييم أداء العاملين من خلال مراقبة الأداء الفعلي والأداء المخطط

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	4	12,9	12,9	12,9
	أوافق	17	54,8	54,8	67,7
	محايد	7	22,6	22,6	90,3
	أوافق لا	2	6,5	6,5	96,8
	تمام أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يتوفر البنك على رقابة على إمكانية الوصول للبرامج والملفات والبيانات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	5	16,1	16,1	16,1
	أوافق	20	64,5	64,5	80,6
	محايد	4	12,9	12,9	93,5
	أوافق لا	1	3,2	3,2	96,8
	تمام أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

		يوجد في البنك نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية يوفر معلومات كافية وواضحة وبسهولة.	يتوفر البنك على آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية.	يملك البنك وسائل إتصال كافية تساعد الموظفين على فهم السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	يتوفر البنك على استراتيجيا ت لتطوير نظم المعلومات في البنك.	لدى البنك نظام يوفر المعلومات الدقيقة للإدارة العليا من خلال العمليات والأنشطة الداخلية والخارجية للبنك.	يتوفر البنك على نظام لتخزين المعلومات بشكل صحيح.	يتوفر البنك على أنظمة حماية تقوم بحماية المعلومات الحساسة والسرية في البنك من السرقة والإختراقات.	المعلومات والاتصالات
N	Valide	31	31	31	31	31	31	31	31
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,90	2,48	2,32	2,42	2,19	2,03	1,81	2,1659
Ecart type		,870	,811	,791	,923	,910	,706	,749	,60620

Table de fréquences

يوجد في البنك نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية يوفر معلومات كافية وواضحة وبسهولة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	12	38,7	38,7	38,7
	أوافق	11	35,5	35,5	74,2
	محايد	7	22,6	22,6	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

يتوفر البنك على آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	3	9,7	9,7	9,7
	أوافق	13	41,9	41,9	51,6
	محايد	12	38,7	38,7	90,3
	أوافق لا	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

يملك البنك وسائل إتصال كافية تساعد الموظفين على فهم السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	5	16,1	16,1	16,1
	أوافق	12	38,7	38,7	54,8
	محايد	13	41,9	41,9	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

يتوفر البنك على استراتيجيات لتطوير نظم المعلومات في البنك.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	4	12,9	12,9	12,9
	أوافق	15	48,4	48,4	61,3
	محايد	7	22,6	22,6	83,9
	أوافق لا	5	16,1	16,1	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.لدى البنك نظام يوفر المعلومات الدقيقة للإدارة العليا من خلال العمليات والأنشطة الداخلية والخارجية للبنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	7	22,6	22,6	22,6
	أوافق	14	45,2	45,2	67,7
	محايد	7	22,6	22,6	90,3
	أوافق لا	3	9,7	9,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يتوفر البنك على نظام لتخزين المعلومات بشكل صحيح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	7	22,6	22,6	22,6
	أوافق	16	51,6	51,6	74,2
	محايد	8	25,8	25,8	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يتوفر البنك على أنظمة حماية تقوم بحماية المعلومات الحساسة والسرية في البنك من السرقة والإختراقات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	11	35,5	35,5	35,5
	أوافق	16	51,6	51,6	87,1
	محايد	3	9,7	9,7	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Statistiques

		تقوم إدارة البنك بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية ما إذا كانت تعمل كما هو مخطط لها.	يتم تعديل نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري تناسبا مع التغيرات التي تطرأ على البنك.	يوجد في البنك رقابة على التعاملات المالية مع الزبائن والعملاء.	يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية من قبل الموظفين على أنها جزء من العمل اليومي.	الرقابة
N	Valide	31	31	31	31	31
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		2,26	2,42	1,87	2,42	2,2419
Ecart type		,815	,672	,619	,672	,44946

Table de fréquences

.تقوم إدارة البنك بمتابعة عناصر الرقابة الداخلية ما إذا كانت تعمل كما هو مخطط لها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	5	16,1	16,1	16,1
	أوافق	15	48,4	48,4	64,5
	محايد	9	29,0	29,0	93,5
	أوافق لا	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يتم تعديل نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري تناسبا مع التغيرات التي تطرأ على البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	3	9,7	9,7	9,7
	أوافق	12	38,7	38,7	48,4
	محايد	16	51,6	51,6	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يوجد في البنك رقابة على التعاملات المالية مع الزبائن والعملاء

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	7	22,6	22,6	22,6
	أوافق	22	71,0	71,0	93,5
	محايد	1	3,2	3,2	96,8
	أوافق لا	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

.يتم التعامل مع أنشطة الرقابة الداخلية من قبل الموظفين على أنها جزء من العمل اليومي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة أوافق	1	3,2	3,2	3,2
	أوافق	18	58,1	58,1	61,3
	محايد	10	32,3	32,3	93,5
	أوافق لا	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	